



منظمة المرأة العربية  
Arab Women Organization

## واقع المشاريع التعليمية الموجهة للمرأة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

د/مليلة طفياني

أستاذ العلوم التربوية بجامعة الجزائر

## 1. مقدمة

يعتبر قطاع التربية والتعليم من ضمن الأولويات التي أخذتها الدولة الجزائرية على عاتقها ويخص، تبعاً للسياسية التي انتهجها القيادة السياسية للبلاد، جميع الشرائح في الأمة وكافة الطبقات الاجتماعية.

إن تطبيق البرامج ميدانياً سمح ببروز العنصر النسوي في حقل التعليم والتكوين علماً أن ذات البرامج المترتبة عن سياسية الدولة، لا تخص المرأة بذاتها بينما تكشف الإحصائيات أن نسبة النساء والفتيات في ارتفاع مستمر سواء كان ذلك على مستوى التأطير أو المتمدرسات. لذا ارتأينا، في إطار هذه الدراسة، إلى النظر في التجربة الجزائرية في ميدان التعليم والتكوين المهني ومحو الأمية. لأسباب تاريخية تتعلق بالاختيارات السياسية للبلاد غداة الاستقلال، قامت مصالح تابعة للدولة آنذاك دون سواها بإعداد وتنفيذ مجمل البرامج التعليمية. من جهة أخرى، وبصفة طبيعية، اهتم المجتمع المدني بقضية المرأة والفتاة، على ضوء التفتح السياسي، لما لها من دور فعال في تربية الأجيال الصاعدة وتنظيم المجتمع وبلورة نظرة مستقبلية إيجابية.

إلى جانب البرامج المتعلقة بقضايا التربية والتعليم ومحو الأمية وتعليم الكبار والتي كما سبق القول، تستفيد منها المرأة والفتاة بصفة معتبرة، قامت جماعات وهيئات مختلفة من المجتمع المدني بإعداد مشاريع ترمي إلى ترقية مكان المرأة وبطبيعة الحال خصصت أغلب هذه المشاريع لتعليم وتكوين النساء في شتى المجالات وتوعيتهن وتحسيسهن حول أهمية دور المرأة في الميدان التربوي بصفة خاصة وفي تنمية البلاد بصفة عامة.

منذ الاستقلال، انفردت السلطة بالقرارات الخاصة بترقية دور المرأة، وهذا إلى غاية أواخر الثمانينات. وفي العشرينين الأخيرتين أفرز تزايد الاهتمام بالحركة الجمعوية في الجزائر الإشكاليات الاجتماعية. إن التركيز لا يعني فقط، كما في السابق، نشاطات الدولة وإنجازاتها وهذا رغم أهميتها، لكن يوجه الاهتمام أكثر نحو تصرفات ونشاطات المجتمع.

منذ 1988، وبخاصة في السنوات الأخيرة، تصاعد عدد الجمعيات وتضخمت بالتوازي معه الآثار الاجتماعية والاقتصادية الفورية.

لا تشكل الدولة الملجأ الوحيد والضامن وإنما أصبح السكان والفئات الاجتماعية المختلفة يتحكمون في مصيرهم ويسعون بفضل مبادراتهم ومهاراتهم إلى ما يمكن تحقيقه على كل المسويات وقطاعات المجتمع المعنية: من لجان الأحياء وصولاً إلى العدد الهائل من الأفواج الناشطة في ميدان الصحة العمومية مروراً بالجمعيات التي تتدخل في الحقل ناشرة المعرفة مؤثرة في التطورات الاقتصادية والفكرية. إن هذا العالم الجماعي يمثل تقدم ذي وزن معتبر قام بحل المشاكل الراهنة، وفتح آفاق جديدة منبثقة من التجارب المشتركة، تمثل هذه التجمعات التطوعية الوسيلة لتقليص، في حدود الإمكان، الضغوط اليومية وملء الفراغ أو الإسهام في تطويرها. على سبيل المثال، وفيما يخص التعليم، إن الشعور بتأثير وفعالية هذه التنظيمات حقيقي حيث أنشأت هذه السنة، كياتات جديدة: 45000 جمعية تم إحصاؤها عام 1997، وحوالي 70.000 عام 2004.

يظهر هذا النشاط من خلال العلاقات التي تحاول الجمعية ربطها مع السلطة السياسية حيث تسعى إلى التموقع كسلطة مضادة، أو جماعة ضغط.

إن هذا النشاط المكثف الذي أنجزته الجمعيات الصغيرة يعبر عن إرادتها لترقية الثقافة والتعليم.

حاولنا في هذه الدراسة وصف بعض التجارب في مجال التربية والتكوين لفائدة المرأة ونظراً للوقت الضيق من جهة، ولصعوبة استخدام الاستجواب المباشر في مجتمعنا، الذي لا يزال يعاني من آثار المحنة التي مر بها خلال العشرية السابقة، ومنها صعوبات التنقل والاتصال، من جهة أخرى بات لزاماً علينا التركيز على عدد محدود من المشاريع نظراً لأهميتها من حيث أثرها على المجتمع.

نظرا للاتجاه السياسي والاجتماعي الذي اختارته بلادنا غداة الاستقلال، أخذت الدولة المسؤولية التامة في كل الميادين المرتبطة بترقية الإنسان وخاصة التعليم والتكوين وذلك بدون تمييز بين المواطنين، بقيت الآثار التي نتجت عن هذا التوجه إلى يومنا هذا. والملاحظ أن المرأة والفتاة الجزائرية استفادت بصفة معتبرة من هذه الأثرنتيجة لتطبيق مبدأ المساواة بين الجنسين، من حيث الحقوق والواجبات، الذي يضمنه الدستور (فيفري 1989 ومراجعتة في 1999) حيث ينص هذا الأخير على أن "كل المواطنين سواسية أمام القانون ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد، أو العرق، أو الجنس، أو الرأي، أو أي شرط أو ظرف آخر، شخصي أو اجتماعي".

كما تركز المساواة بين الجنسين مجموع القوانين التي تحكم مجالات القانون المدني، الجنائي، الإداري، أو التجاري.

علاوة على التشريع الخاص بالعمل والتشريع الخاص بالضمان الاجتماعي، فإن حق التربية يضمنه الدستور، المدرسة مجانية وإلزامية لجميع الأطفال من 6 إلى 16 سنة للجنسين.

## 2. المنهجية

فيما يخص مجال دراستنا والتكوين أي موضوع دراستنا المنهجية التي تم استخدامها في إجراء المسح أدمجت العامل التاريخي لتطور النظام التربوي بالجزائر قبل التطرق إلى المشروعات في حد ذاتها.

بالفعل، عرف تطور ميدان تربية وتكوين المرأة والفتاة بالجزائر مرحلتين:

مرحلة أولى تكفلت خلالها الدولة تماما بهذا الميدان حيث حققت مكاسب هامة لفائدة هذه الشريحة من المجتمع.

يجب التأكيد إذن أن ميدان التعليم والتكوين كان من احتكار الدولة إلى غاية التسعينيات.

فانطلاقا من المبادئ الأساسية التي كرسها الدستور وركزت عليها النصوص القانونية، تكفلت الدولة لوحدها بتربية وتعليم وتكوين المرأة وهذا غداة الاستقلال إلى غاية العشرية الأخيرة.

ونظرا للجهود التي بذلتها الدولة والوسائل الهائلة التي وضعتها لتطوير قطاعات التربية والتكوين، لا يمكن إجراء مسح حول الموضوع هذا بدون التطرق إلى دور المؤسسات العمومية ولذا يبدو من الضروري تقديم الإحصاءات الخاصة بهذا التطور الناتج عن البرامج التنموية للدولة.

توجت هذه الجهود بنتائج في الميدان إذ أن تعداد الإناث في تطور ملحوظ على مستوى شتى درجات النظام التربوي ويفوق تعداد الذكور في البعض منها.

فالنسبة للتمدرس، نلاحظ عدم التمييز في السياسية التربوية والتكوينية. توجد في مثل هذه الدراسات أساليب جديدة تحليلية تسمح بتقويم تطور الإناث مقارنة مع الذكور، " Education comparée "Comparative education".

وهذا ما يفسر المنهجية التي استعملناها والتي انتهجت طريقة التحليل المقارن بين الإناث والذكور على مستوى درجات التعليم المختلفة، وفي هذا الشأن، لا بد من التأكيد على أهمية ودور "التربية المقارنة

أما المرحلة الثانية التي تنطلق من بداية التسعينات، عرف فيها الميدان السياسي والاقتصادي تفتحا سمح بـ:

- وضع عدة هياكل للتكوين ذات الطابع الخاص.
- انشاء عدة جمعيات تنشط في ميادين مرتبطة مباشرة أو غير مباشرة بترقية المرأة والفتاة.

طبقا لهذا المسار التاريخي، أجبرنا على تقديم التقرير في باين:

**الباب الأول:** ويخص تقديم المجهودات التي بذلت من طرف الدولة والنتائج المحصل عليها من خلال التعدادات الخاصة بالمتدرسات والمتربصات في التكوين المهني والتكوين المتواصل وكذا المدرسات.

أما **الباب الثاني:** خصصناه لتقديم بعض التجارب البارزة والتي حاولنا وصفها من خلال الاستجابات التي أجريناها مع أصحاب هاته التجارب.

ورغم العدد الضئيل للاستجابات التي استطعنا القيام بها، فإننا نعتبر التجارب المختارة هامة ويمكن أخذها كعينة معبرة عن الحالة الشاملة.

فكان توزيع المشاريع حسب الميدان كالتالي:

- ميدان محو الأمية للإناث: من خلال تجربتي "اقرأ" و"المركز الوطني لمحو الأمية"
- ميدان التكوين المهني والاقتصادي وتنمية المهارات الحياتية للمرأة: من خلال تجربة وحدة تسيير المشاريع التابعة لمركز البحث في الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية (مشروع ممول من طرف اللجنة الأوروبية) من جهة، والبرامج التكوينية التي وضعتها وزارة التكوين المهني، من جهة أخرى.
- ميدان التكوين المتواصل: من خلال التجربة الهامة الخاصة بالتكوين في الممارسة النقابية التي يقوم بها الفرع النسوي للاتحاد الوطني للعمال الجزائريين.
- ميدان التكوين الاجتماعي من خلال تجربة المجلس الشعبي لمدينة الجزائر الوسطى بالتعاون مع المعهد العالي للتسيير والتخطيط.

أجري التحقيق على شكل دردشة شبه مباشرة استغرقت وقتا طويلا بسبب صعوبة جني المعلومات، وسبب ذلك يعود إلى التواجد المتقطع للمسؤولين الذين لم يخصص لهم الإفصاح عن المعلومات المطلوبة في بعض الأحيان.

يلاحظ قلة المؤسسات أو الجمعيات التي تعمل على إنجاز المشاريع. على سبيل المثال، نذكر تلك التي تختص بها وزارة التعليم العالي "تامبوس 3" (TEMPUS III) محددة وفق محاور معينة تتوافق ومقتضيات تطور البلاد، يضطلع بذات المشاريع مراكز البحث وأربعة (04) جامعات وتمول من طرف الوزارات المعنية والاتحاد الأوروبي ولا تخص المرأة بذاتها.

هنا نريد ذكر المبادرة التي قام بها والي ولاية أدرار والتي تتمثل في تشجيع العائلات الكائنة في المناطق النائية للسماح لبناتهم الالتحاق بالمدارس وذلك بتقديم دعم مادي لشراء اللوازم المدرسية وتوفير حافلات للنقل وفتح أقسام في المناطق النائية البعيدة إلخ. لقد اتصلنا بالسيد الوالي وطلب منا التنقل إلى عين المكان للقيام بالاستجواب لكن لم نتح لنا فرصة السفر إلى ولاية أدرار الموجودة في أقصى جنوب البلاد (أكثر من 2000 كم بعد عن العاصمة).

### 3. أهم معوقات إجراء المسح

- تطلبت الاستمارة عدة أيام ومقابلات عدة قبل ملئها،
- نادرا ما يكون المسؤولون حاضرين
- كانت التنقلات باهظة وتطلبت الكثير من الوقت، إن تنقل واحد إلى ولاية وهران تطلب 1/4 من مرتبي الشهري (طائرة، فندق، نفقات الإقامة).
- الوقت الذي حدد للدراسة ظهر غير كاف وأجبرنا على استعمال أسلوب العينة بدلا من المسح الشامل. يتطلب هذا الأخير، على الأقل، سنة كاملة من العمل الدائم في الميدان.
- كما أننا لم نستطع استرجاع أغلب الاستثمارات التي وعناها وهذا رغم التنقلات التي قمنا بها والتي أخذت منا الوقت الكثير.
- كان من الضروري ملء الاستمارة بحضورنا لأن بعض الأسئلة كانت، حسب المعنيين غامضة أو غير هامة، ولهذا الغرض لم يجيبوا عن الأسئلة، التي حسب رأيهم، لا تعنيهم.

بخصوص المشاريع التي تولتها الجهات العمومية التابعة للدولة، وزيادة عن دراسة التوثيق التي وضع في تناولنا، لقد أجرينا محادثات مع مسؤولين على مستوى وزارات التربية والتكوين المهني و التعليم العالي وكذا المؤسسات المختصة في محو الأمية.

فالمنشورات الإحصائية التي تصدرها وزارتي التربية الوطنية والتعليم العالي كانت جد مفيدة. وبالتالي، بما أن أهم المعلومات من حوز هياكل الدولة، قمنا بتحقيق لدى مختلف الوزارات التالية:

- وزارة التربية الوطنية و مختلف درجات التعليم،
- وزارة التعليم العالي
- الجامعات
- التكوين المتواصل
- وزارة التكوين المهني
- وزارة الداخلية

فيما يخص المشاريع المسيرة من طرف الجمعيات والتنظيمات، فإننا أجرينا التحقيق وملاً الاستمارات على شكل مقابلات.

### الأشخاص المشاركين في الاستجواب

الهيكل محل الزيارة	عدد الأشخاص المستجوبين
وزارة التربية الوطنية	14
وزارة الداخلية	4
وزارة التكوين المهني	8
وزارة التعليم العالي	12
مصالح الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة	4
المركز الوطني لمحو الأمية	4
الإتحاد الوطني للعمال الجزائريين	2
الكشافة الإسلامية الجزائرية	3
الإتحاد الوطني للنساء الجزائريات	3
مركز الدراسات والتحليل للسكان والتنمية	2
بلدية المدنية، وحدة محو الأمية لصالح النساء والفتيات	4
جمعية CIDEF	3
جمعية الإصلاح والإرشاد	5
جمعية "إفرا"	3
كريطاس	2

المجموع .....73

#### 4. المشاريع

بخصوص اختيار المشاريع، تجدر الإشارة إلى ان عددا ضئيلا من الجمعيات النسوية ينشط وفق مشاريع حيث تتركز أغلب الجمعيات على أهداف فقط. والسبب في ذلك هو بدون شك صغر سن ذات الجمعيات.

أما بالنسبة للمشاريع الواردة من مراكز البحث التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، فترتكز على المحاور التي تهم تطوير البلاد بصفة عامة ولا تخص المرأة بداتها.

في العشرة الأخيرة، قدمت منظمات دولية (اليونسكو - اليونيساف - المجموعة الأوروبية ومؤسسات أوروبية أخرى) مساعدتها في تقويم هذه المشاريع.

انطلاقا من مبدأ "النظام التربوي والاهتمام الاستثنائي للدولة" والقاضي بـ "أن النظام التربوي الوطني من اختصاص الدولة، ولا يسمح بأي مبادرة فردية أو جماعية خارج هذا الإطار" (المادة 10 من الأمرية 35-76 المتضمنة تنظيم النظام التربوي والتكويني). إن مشروع التربية الوطنية يعد أهم مشروع، الذي تدعمه المجموعة الأوروبية ويديره الدكتور يوسف جباري، وهو ناتج عن اتفاقية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر MEDA II علما أنه يتعرض الى النساء و الرجال على حد سوي. (انظر الجدول)

هناك مشاريع أخرى يتبناها الاتحاد العام للعمال الجزائريين (تكوين خاص بالنساء) بالتعاون مع الطرف الألماني من خلال مؤسسة فريدريش إبرت Fondation Friedrich Eber الى جانب مشروع آخر CISEL (المحاضرة العالمية للنقابات الحرة) والتي تهدف إلى إدماج النساء في النقابات (التحسيس والتكوين على مدى 3 سنوات).

لا يعني هذا التكوين فئة معينة، بل يضم الرجال والنساء دون تمييز .

غالبية المشاريع تمول من طرف الاتحاد الأوروبي ولا يقدم مسؤولوها الأرقام المتعلقة بتمويل المشاريع.

هناك هيئات أخرى كالمركز الوطني لمحو الأمية الذي تولى مشروع فتح 05 مراكز شبه تكوينية للنساء في نوفمبر 2004 بمساعدة اليونسيف وبالشراكة مع جمعيات أخرى. تم تسجيل 143.000 متعلم و استفاد 30.000 شخص من دروس محو الأمية حتى عام 1995. يتواجد المركز الوطني لمحو الأمية CNA في 48 ولاية.

يقدر عدد الجمعيات النسوية بـ 621، و تمثل في غالبيتها جمعيات ذات طابع اجتماع. بعضها، كجمعية "اقرأ" تلعب دورا بالغ الأهمية و هي حاضرة في عدة ولايات.

يهتم الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات كذلك بمحو الأمية بالتعاون مع "اقرأ"، و له عدة خلايا جوارية تسهل الدخول إلى مراكز محو الأمية. تملك 40 ولاية هياكلا تكوينية. و يلاحظ أن المناضلات هن اللواتي يقمن بعملية التكوين التي تساهم فيها المتقاعدات كمتطوعات في عملية محو أمية لصالح النساء و الفتايات ويقمن بتعليم اللغة الإنجليزية.

يهتم الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات كذلك بدور تربية الأطفال (رياض الأطفال) اذ يملك مراكز هامة في ولايات تلمسان، الوادي، بسكرة، باتنة، وهران.

يتعرض الاتحاد لعوائق عدة على الصعيد المالي، كما يعاني من نقص في المقرات.

هناك جمعية أخرى هي جمعية الإرشاد والإصلاح تهتم بالنساء والفتيات في المجال التربوي، بهدف محو الأمية لأجل التمكين من قراءة القرآن. و توجد الكثير من الجمعيات التي تسير على هذا المنوال عبر كل أرجاء البلاد.

نشير كذلك إلى مركز الإعلام والتوثيق حول حقوق الطفل والمرأة CIDDEF الذي تديره المحامية السيدة آيت زاي نادية، والمركز يمثل رصيذا وثائقيا ثلاثي اللغات ذي صلة بالمرأة في شتى ميادين الحياة العمومية منها أو الخاصة. كما يهتم المركز بالطفل وحقوقه في المجتمع.

## 5. التمويل والتقييم

لقد سبق و أن أشرنا إلى هذه النقطة، إذ من الصعب معرفة حجم التمويل حيث تأخذ الدولة على عاتقها التكوين. أما بالنسبة لتقييم المشاريع فنادرًا ما يتم ذلك ماعدا الحالة التي تكون فيها الهيئات الدولية طرفًا في تمويل المشاريع .

تجدر الإشارة إلى أن جمعية "اقرأ" طلبت من مركز البحث CNEAP مساعدتها على تقييم أحد مشاريعها.

بخصوص المشاريع التي تولتها الجهات التابعة للدولة، وزيادة عن دراسة التوثيق الذي وُضع في تناولنا، أجرينا محادثات مع مسؤولين على مستوى وزارتي التربية والتكوين المهني وكذا المؤسسات المختصة في محو الأمية.

### مشاريع (MEDA)\*

يتعلق الأمر بشراكة أورو متوسطة يقصد بها دعم عملية إعادة تأهيل منظومة التكوين المهني وإصلاح قطاع التربية. هذه الشراكة لا تتطرق إلى القطاعات الأخرى

- خصص غلاف مالي قدره ستون(60) مليون أورو لصالح قطاع التكوين المهني.

- خصص غلاف مالي قدره خمسة (5) ملايين أورو لدعم المنظمات الجزائرية العاملة في حقل التنمية .

- مشروع TEMPUS: التعاون لصالح قطاع التعليم العالي: ثمانية (8) مليون أورو: التحضير لنيل شهادة الدكتوراه.

إصلاح قطاع التربية: سبعة عشر (17) مليون أورو (أنظر المشروع و الاستبيان).

### مشروع "اقرأ" عن طريق الشراكة مع المؤسسة الإسبانية CUME (المشروع 42010)

يتعلق الأمر بدراسة يقوم بها مركز محو الأمية و التكوين و إدماج نساء قرية حطاطية قرب الجزائر العاصمة والتي تضررت من العمليات الارهابية. ويعني تقييم التغيرات التي طرأت على الضمائر و على الحياة اليومية لدى عدد معين من شرائح المجتمع.

سمحت حملات تحسيسية استغرقت خمسة(5) سنوات بالتعريف بالجمعية و بمركز محو الأمية وإدماج المرأة و الفتاة والتصدي لمحاولات عرقلة فتح المركز.

أفضى تحقيق أجري بمساعدة المركز الوطني للدراسات والتحليل للسكان والتطور إلى مؤشرات تدل على العصرية. يعتبر 58,95% من الأشخاص المعنيين بأن محو الأمية لدى المرأة أمراً بالغ الأهمية يسهم في تفتح الإنسان.

يقصد عدد معتبر من الأشخاص المسنين المركز حيث يتعلمون به قراءة القرآن الكريم و ملأ الصكوك البريدية.

غير أنه يلاحظ بعض المشاكل:

- عدم تخصيص محلات من طرف المجالس الشعبية البلدية.

- ضعف علاوة المكونين.

## مشروع (MEDA) II التربية الوطنية:

ويعني المنظومة التربوية برمتها دون تمييز على أساس الجنس وهو مشروع "ميدا II"-التربية" الذي يديره الأستاذ يوسف جباري (أنظر مراجعه في الإستبيان) بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي، علما أن مدة إنجازها خمسة (05) سنوات. يتعلق هذا المشروع بعشرة (10) ولايات.

يتمثل دعم الإتحاد الأوروبي في 20 مليون دولار مما يشكل 90% من التمويل ويضاف لها 10% تقدمها وزارة التربية الوطنية.

مشروع MEDA:

مدير المشروع: يوسف جباري

الهاتف: 063.89.46.04 / 073.82.40.86

الإميل: youcef-djebari.fr

العنوان: وزارة التربية الوطنية

التقييم	الأهداف	تمويل	مدة المشروع	طبيعة البرنامج
الاتحاد الأوروبي	تكوين 48 مدير ومديرة، 2200 مدير ومديرة ثانوية ومتوسطة في 10 ولايات (مرحلة أولى	20 مليون دولار 90% الاتحاد الأوروبي. 10% وزارة التربية الوطنية	2005-2010	اتفاقية الاتحاد الأوروبي الجزائر MEDA II تربية - وزارة التربية الوطنية

المركز الوطني لمحو الأمية

المسؤول: بوخليل ياسين

الهاتف: 071.64.94.23/021.92.10.05

العنوان: وزار التربية الوطنية

التقييم	الأهداف	تمويل	مدة المشروع	طبيعة البرنامج
	محو أمية 3.700.00 شخص 17 ساعة في الأسبوع 448 ساعة في السنة 3 ساعات المستوى الأول 6 ساعات ونصف المستوى الثاني 7 ساعات ونصف المستوى الثالث مشروع قيد التنفيذ: 05 مراكز شبه التكوين للنساء والفتيات	التمويل: 2004: 65.800.000دج صندوق خاص بمحو الأمية + تعريفه التكوين المهني المتواصل التي يدفعها الموظفون (المادة 299/82/298-82 المؤرخ في 1982/09/04 اليونيسف	2005-2014 تعميم محو الأمية رجال ونساء يتكفل بـ 9000 كل سنة	برنامج وطني لمحو الأمية بمعاونة الأليسكو

وزارة التكوين المهني

مديرة الدراسات: كشاد فاطمة  
الهاتف: 021.38.70.09

التهقيم	الأهءاف	تمويل	مءة المشروع	طبيعة البرنامج
وزارة التكوين المهني، مفتشين.	تكوين 1.039.515 امرأة، من بينهن 23.584 امرأة ريفية وماكنة بالبيت	تمويل من الدولة وإعانة من الاتحاد الأوروبي	1995 إلى 2003	تربية النساء وتكوين

وزارة التعليم العالي

المسؤول: علاب دحو

التهقيم	الأهءاف	تمويل	مءة المشروع	طبيعة البرنامج
فريق التعليم العالي والاتحاد الأوروبي	تكوين أساتذة التعليم العالي تحضير الدكتوراه نساء ورجال	الاتحاد الأوروبي - الوزارة	4 سنوات عامة	مشروع "تومبوس" - الاتحاد الأوروبي

جامعة التكوين المتواصل UFC

مسؤول المشروع العميد

التهقيم	الأهءاف	تمويل	مءة المشروع	طبيعة البرنامج
	التكوين عن بعد	الاتحاد الأوروبي		مشروع قديم

الاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTA

مسؤول المشروع:

السيدة صالحى: 070.93.90.33  
السيدة زغواة نجية: 061.56.06.75

INERS: 021.38.70.98 / 072.46.90.35 / فاكس 021.66.36.58

التهقيم	الأهءاف	تمويل	مءة المشروع	طبيعة البرنامج
مؤسسة فريديرش إبرت	دور ومكانة النساء العاملات في نقاباتهم 4 نشاطات في 3 أيام 05/04/03 - 04/01/3 مناطق الوسط، الشرق، الجنوب، الغرب التحسيس و التكوين (03) سنوات. إدماج النساء في النقابة	المركز الدولي لتضامن النقابات الأمريكية. الميزانية معدة من طرف المسؤولية 80% تمويل أمريكي و 20% تمويل الدولة	2004-2007 1 و 1/2 انطلاقا من 2005	بمساهمة مؤسسة فريديرش إبرت ودعم اللجنة الأوروبية. مشروع النقابي المشروع الثاني لـ CISEL المحاضرة الدولية للنقابات الحرة - تكوين المكونات
		العمل على الحصول على قانون .	سنة واحدة	المسؤولية السيدة زغواة نجية - النساء المحرشن بهن

## 6. تحليل البنات ونتائج المسح

### 6.1 قطاع التربية والتعليم العالي

- كرس مبدأ المساواة بين الجنسين فيما يخص الحقوق والواجبات، في القوانين والتنظيم المعمول بهما على مستوى الوطن و يضمه الدستور (فيفري 1989 ومراجعتة في 1996) والذي ينص على أن "كل المواطنين سواسية أمام القانون ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد، أو العرق، أو الجنس، أو الرأي أو أي شرط أو ظرف آخر، شخصي أو اجتماعي".
- كما تركز المساواة بين الجنسين مجموع القوانين التي تحكم مجالات القانون المدني، الجنائي، الإداري أو التجاري.
- وهذا ما ركز عليه الأمر رقم 35-76 المؤرخ في 16 أفريل 1976 المتعلق بتنظيم التربية والتكوين الذي نص في بابه الأول الخاص بالمبادئ العامة على مايلي:
  - تتجاوب تنمية التربية، مع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية،
  - التعليم إجباري لجميع الأطفال،
  - التعليم مجاني في جميع المستويات والمؤسسات المدرسية مهما كان نوعها،
  - توفر الدولة التربية والتكوين المستمر للمواطنين والمواطنات الذين يرغبون فيه دون تمييز بين أعمارهم أو جنسهم أو مهنتهم.
  - تسهر السلطات العمومية على التطبيق الفعلي لهذه المبادئ وهذا ما أدى بوزير التربية الوطنية الحالي إلى إعادة التذكير بها مهددا الأولياء الذين يعترضون على تدمير أولادهم بالعقوبات المقررة قانوناً.

#### 6.1.1 تعليم الفتيات وظاهرة التسرب المدرسي

- إن التمدرس الكثيف للبنات هو أحد العناصر الملحوظة لتطوير المنظومة التربوية، ولكن هناك فوارق جوهية معتبرة وترتفع حسب درجة تمركز السكان، بينما يساهم التعمير في تقليل اللامساواة في التمدرس.
- تنص الأمرية رقم 35-76 في مادتها 04 على أن "لكل جزائري الحق في التربية والتكوين، ويكفل هذا الحق بتعميم التعليم الأساسي".
- وتنص كذلك في مادتها 05 على أن "التعليم إجباري لجميع الأطفال من السنة السادسة من العمر إلى نهاية السنة السادسة عشرة.
- أما المادة 07 من الأمرية فتنص على أن التعليم مجاني في جميع المستويات والمؤسسات المدرسية مهما كان نوعها.
- يلاحظ تزايداً معتبراً لعدد المتمدرسات في كافة أطوار التعليم الأساسي، فنسبة تمدرس البنات انتقلت من 78% في السنة الدراسية 1992-1993 إلى 87% السنة الدراسية 1998-1999 و 94% عام 2003-2004.
- تمثل البنات، سنة 2003-2004، نسبة 49,90% أي حوالي 50% من المجموع في الطور الأول والطور الثاني.
- في التعليم المتوسط (الطور الثالث) تبلغ نسبة المشاركة لنفس السنة إلى 49,70%.
- بالنسبة للتعليم الثانوي تصل هذه النسبة إلى 57% (2003-2004)
- كما نتبين ذلك على سبيل المثال في الجداول التالية المتعلقة بـ

### جدول (6.1) :مكانة الفتيات في التعليم الأساسي

المعلمات	المعلمات		الدورة الأولى والثانية %	الدورة الثالثة %	العام الدراسي
	الدورة الأولى والثانية	الدورة الثالثة			
43	46	46,7	44,00	46,7	1996-1995
45	47,20	46,8	44,6	46,8	1997-1996
46,5	47,18	46,97	45,7	46,97	1998-1997
46,80	48,60	47,20	46,65	47,20	1999-1998
47,70	45,70	47,65	46,70	47,65	2000-1999
47,87	43,65	48,06	46,82	48,06	2001-2000
49,60	44,96	48,04	46,98	48,04	2002-2001
51,24	48,63	48,39	48,96	48,39	2003-2002
52	49,70	49,70	49,90	49,70	2004-2003

### جدول (6.2) : توزيع الفتيات في التعليم الثانوي (المتدرسات والمعلمات)

العام الدراسي	الجدع المشترك السنة الأولى إلى الثالثة %	المعلمات
1996-1995	49,05	41,80
1997-1996	51,17	42,70
1998-1997	52,20	43,26
1999-1998	53,60	44,50
2000-1999	55,70	49,70
2001-2000	56,15	50,08
2002-2001	56,24	50,77
2003-2002	56,73	52,60
2004-2003	57,01	53,20

### 6.1.2 التسرب المدرسي المبكر

أحيانا يتخلى الأطفال عن الدراسة دون أن يصلوا مستوى السنة الخامسة من التمدرس، هذه السنة التي حددت عالميا كحد أدنى للتعليم وللحماية من الأمية.

في الطور الأول والثاني نجد 7,80% من البنات يعدن السنة الدراسية و 3,40% يتخلين تماما عن الدراسة (2004/2003).

في الطور الثالث نجد 18,05% يعدن السنة و 5,10% يتخلين عن الدراسة.

يرتفع عدد الفتيات في إعادة السنة في التعليم الثانوي 23,60% (2004/2003) و 12,80% ينتهين من الدراسة (الاحفاق في البكالوريا).

تتعدد أسباب التسرب المدرسي ونسرد البعض منها:

- غياب الحافز نتيجة الموقف السلبي اتجاه التربية التي لم تعد تمثل في أعين الأطفال النجاح الشخصي والاجتماعي.

- قلّة موارد العائلة التي لا تسمح بحمل نفقات التمدرس ( أدوات مدرسية، مصاريف عامة). هذا الذي يلعب دورا ترجيحيا في قرار تمدرس الفتاة التي تضحى عائلتها بمستقبلها المدرسي و لا سيما لما تكون المدرسة بعيدة.

تمثل سن العاشرة سنة التخلي عن الدراسة و ترتبط بظهور العلامات الأولى للمراهقة. و تكثر ظاهرة التخلي عن الدراسة في المناطق الريفية.

**جدول (6.3): التسرب المدرسي الخاص بالإناث (نسب)**

العام الدراسي	مجموع الإعادة		التخلي	
	الدورة الأولى والثانية	الدورة الثالثة	الدورة الأولى والثانية	الدورة الثالثة
1996-1995	10,40	17,60	8,40	7,95
1997-1996	10,80	17,20	7,60	8,03
1998-1997	10,20	16,90	7,20	8,10
1999-1998	9,90	15,40	6,50	7,60
2000-1999	9,64	18,56	6,70	7,60
2001-2000	8,98	19,51	9,27	8,01
2002-2001	8,20	17,32	4,52	8,90
2003-2002	8,01	19,39	4,56	5,35
2004-2003	7,80	18,05	3,40	5,10

**جدول (6.4): توزيع الفتيات في التعليم الثانوي العام والتقني**

العام الدراسي	الجدع المشترك السنة الأولى إلى الثالثة %	المعلمات
1996-1995	43,50	15,75
1997-1996	44,6	16,80
1998-1997	39,4	14,90
1999-1998	29,7	13,75
2000-1999	29,5	13,60
2001-2000	25,56	12,64
2002-2001	22,88	12,59
2003-2002	23,70	12,60
2004-2003	23,60	12,80

جاء إصلاح المنظومة التربوية (التعليم الابتدائي، المتوسط والثانوي)، منذ 2003 بالتغييرات التالية:

- على مستوى الطور الابتدائي الذي اصبحته مدته 5 سنوات بدلا من 6 سنوات
- " " الطور المتوسط، مدته 4 سنوات بدلا من 3 سنوات
- " " التعليم الثانوي بجذعين مشتركين:
  - الآداب والفلسفة
  - العلوم والتكنولوجيا

بالنسبة للدخول المدرسي 2006/2005 ، يقدر عدد التلاميذ بـ 7.612.000 متوزعين على 22.783 مؤسسة، و يأتهم 340.000 معلم.

**6.1.3 التعليم الخاص**

تم اعتماد 46 مؤسسة خاصة تحت رقابة المفتشية الأكاديمية (وزارة التربية الوطنية) تقسيم هذه المدارس كما يلي:

مدارس تحضيرية وابتدائية – مدارس للتعليم المتوسط – مدارس للتعليم الثانوي.

#### 6.1.4 التعليم العالي

ارتفع عدد الطالبات بنسبة 6,3 مقارنة مع سنة 2002-2003، وبلغ 347.374 في سنة 2003-2004، أي ما يعادل 55,8 من العدد الإجمالي للمسجلين في طور التدرج. تغلب نسبة الطالبات في معظم التخصصات، ممثلة:

- 73,3 في اللغات والترجمة،
  - 73,6 في علوم الطبيعة،
  - 62,2 في العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية،
  - 61 في العلوم القانونية،
  - 59,5 في العلوم الدقيقة
- في العلوم الطبية تتوزع كالآتي:
- 58,7 في جراحة الأسنان،
  - 57,8 في الطب،
  - 58,1 في الصيدلة.

تأتي الفتيات في المرتبة الأولى من حيث نيل الشهادات، في سنة 2003-2002 اد بلغت نسبة الفتيات المتحصلات على الشهادات 56,9.

#### جدول (6.5): تطور المتحصلات على شهادات التعليم العالي

السنة الجامعية	عدد المتخرجات	مجموع المتخرجين	نسبة المتخرجات
1996-1995	18.103	35.671	50.74
1997-1996	17.161	37.323	45.97
1998-1997	19.596	39.521	49.58
2000-1999	29.318	52.804	55.52
2001-2000	37.195	65.192	57.05
2002-2001	41.154	72.737	56.6
2003-2002	44.345	77.972	56.9

المصدر: الدليل الإحصائي لوزارة التعليم العالي - الجزائر

جدول (6.6): نسبة المسجلات في التعليم العالي لما بعد التدرج حسب أفواج التخصص 1991

	/ 93 94	/ 94 95	96/95	96 97/	97 98/	/ 98 99	2000/99	01/2000	02/01	/ 02 03	04 / 03
ج.م. علوم دقيقة						34,8%	31,7%	35,1%	36,0%	34,1	32,8%
ج.م. علوم دقيقة	53,0%	43,8%	50,5%	50,5%	53,1%			72,6%	53,04	49,4%	50,4%
علوم دقيقة	55,0%	57,9%	54,7%	48,1%	58,3%	57,4%	59,9%	61,1%	51,4%	59,4%	57,4%
علوم تطبيقية	16,9%	27,4%	28,8%	24,2%	24,2%	26,0%	30,0%	31,4%	30,3%	29,2%	29,2%
ج.م. تكنولوجيا	18,0%	23,2%	23,1%	26,8%	27,2%			29,6%	32,0%	33,4%	31,5%
تكنولوجيا	30,6%	27,9%	30,1%	26,7%	16,4%	30,3%	29,9%	35,6%	32,9%	33,0%	33,4%
طب	49,3%	50,7%	50,1%	50,3%	54,2%	51,7%	53,2%	55,9	57,0%	58,1%	57,8%
جراحة الأسنان	61,7%	61,4%	59,7%	63,4%	62,7%	61,5%	63,6%	60,5%	58,1%	59,9%	54%
صيدلة	58,2%	60,0%	55,1%	38,2%	51,0%	51,2%	51,8%	51,4%	56,2%	58,6%	58,1
علوم بيطرية	37,6%	39,7%	34,*7%	38,2%	35,7%	41,0%	71,7%	37,7%	43,4%	42,4%	42,0%
ج.م. علوم طبيعية	70,9%	57,7%	57,5%	65,2%	60,1%			69,2%	72,8%	72,7%	72,6%
ج.م. علوم طبيعية والحياة						55,2%	55,7%	51,1			
ج.م. علم الطبيعة	62,3%	65,3%	68,7%	59,9%	50,4%	68,8%	68,9%	46,9%	72,3%	70,9%	74,7%
ج.م. علوم الأرض						42,9%	39,1%	36,9%	41,2%	37,6%	38,1%
علوم الأرض	45,1%	44,2%	44,4%	43,7%	43,6%	48,6%	46,7%	46,1%	45,2%	46,2%	47,5%
علم اقتصادية	39,1%	39,1%	39,1%	43,5%	32,1%	48,1%	49,0%	50,3%	49,4%	51,2%	51,5%
علوم قانونية	47,9%	47,3%	49,9%	54,2%	52,6%	56,0%	57,6%	58,3%	61,0%	61,9%	61,0%
علوم سياسية وعلوم الاتصال	44,6%	47,8%	55,7%	48,2%	53,6%	49,2%	54,1%	59,9%	58,8%	59,5%	59,5%
علوم اجتماعية	55,5%	53,2%	58,1%	59,2%	56,5%	60,7%	59,4%	61,1%	61,8%	62,5%	65,2%
لغات وأداب	69,1%	66,3%	71,7%	74,7%	78,9%	56,6%	78,7%	79,2%	80,5%	82,9%	82,7%
لغات أجنبية	72,1%	70,3%	71,3%	73,2%	68,9%	75,3%	74,8%	70,7%	52,5%	74,3%	73,3%
المجموع	42,5%	43,0%	45,2%	45,7%	43,1%	50,6%	51,1%	52,6%	54,0%	55,4%	55,8%

تعداد المسجلات الخاصة في تخصص الفلاحة اقتطع من فرع التكنولوجيا وأدرج في فرع علوم الأرض بتداء من عام 1991/1990

جدول (6.7): نسبة النساء في مجموع الأساتذة الجامعيين

السنة الجامعية	2004-2003	2003-2002	2002-2001	2001-2000	2000-1999
الأساتذة	1,1	0,94	1	1,3	1,1
أساتذة محاضرين	1,6	1,74	1,5	1,3	1,4
مكلفات بالدروس	11,4	12	11	9,3	8,1
أساتذة مساعدين	16,9	14,6	12	12,3	13,2
مساعداً	1,00	1,28	1,6	3	3

## 6.2 قطاع التكوين والتعليم المهنيين

يهدف التكوين المهني الى ضمان كفاءة مهنية لأجل شغل منصب عمل مأجور أو مستقل لتحسين مستوى التأهيل المهني.

### 6.2.1 غايات التكوين

- تقييم المصادر البشرية من أجل الاستجابة لاحتياجات الاقتصاد من اليد العاملة المؤهلة.
- الترقية الاجتماعية والثقافية للأفراد والمجتمع، وذلك بضمان تساوي الفرص للمهارات العليا لكل من له الإرادة والقدرة على التأقلم
- ترقية الفئات الخاصة من المجتمع، من بينها النساء و الفتيات، بغية إدراجهم في الحياة المهنية.

### 6.2.2 أنماط التكوين

ينقسم التكوين إلى خمس مستويات (1 إلى 5)، على شكل تكوين ابتدائي أو مستمر، عن طريق أنماط مختلفة:

**التكوين الإقامي:** والذي يتم في الهيئات والفروع المتعاقدة، هذا النمط يضم الدروس المسائية الموجهة للعمال والبطالين الراغبين في تطوير مؤهلاتهم، وما قبل التكوين الموجه للشباب الذين لم يتصلوا بالهيئات والمنظمات، استجابة لطلباتهم، أخذين بعين الاعتبار تطوير مستوى تأهيل الأشخاص، في نهاية فترة ما قبل التكوين، التي تستمر من 6 إلى 12 شهر، يوجهوا نحو التكوين ف مختلف الاختصاصات.

**التكوين عن طريق التمهين:** يجري بالتداول بين مؤسسات التكوين والشركات والمنظمات العمومية والخاصة.

**التكوين عن بعد:** يتم تحت إشراف المركز الوطني للتعليم عن بعد

### 6.2.3 التخصصات والشعب المهنية

تبلغ الشعب المهنية 22 شعبة، ينقسم إلى 369 تخصص مسجلة على مستوى مدونة التخصصات والشعب المهنية التي يحتوي عليها القطاع، وهو عدد قابل للتطوير وفق الاحتياجات المعبر عنها من طرف المحيط الاجتماعي-الاقتصادي والتطور التكنولوجي.

### 6.2.4 شبكة المؤسسات

يمتلك قطاع التكوين والتعليم المهنيين شبكة واسعة من مؤسسات وهيكل للتكوين والتعليم المهنيين موزعة على كامل التراب الوطني، يحتوي على مراكز تكوين مهني وتمهين، معاهد وطنية متخصصة في التكوين المهني، مؤسسات للهندسة البيداغوجية وهيئات الدعم:

- **مراكز التكوين المهني والتمهين:** تشكل مراكز التكوين المهني والتمهين الشبكة القاعدية لمنظومة التكوين والتعليم المهنيين، تتواجد عبر 48 ولاية، تتمتع هذه المراكز بالطابع المحلي وتضمن تكوينات على المستوى الأول إلى الخامس، تحوز على ملحقات وفروع منتدبة موجهة لتقريب عروض التكوين من الطلب، خاصة الاجتماعي.
- **المعاهد الوطنية المتخصصة في التكوين المهني:** ذات طابع وطني، توجد المعاهد المتخصصة للتكوين المهني عبر غالبية الولايات، وتحوز أيضا على ملحقات وفروع منتدبة.

تتكفل بالخصوص بضمان تكوين التقنيين الساميين (مستوى 4 و5)، وكذا تنظيم وتحويل التخصص لفائدة العمال العاملين بمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، وتقديم كل أشكال المساعدة التقنية والبيداغوجية للهيئات والمؤسسات عند الطلب، بهدف رفع مستوى التأهيل للمستخدمين.

## • مؤسسات الهندسة البيداغوجية:

- **المعهد الوطني للتكوين المهني:** متخصص في التكوين البيداغوجي للإطارات العالية والأساتذة المتخصصين.

- **معاهد التكوين المهني:** متخصصة في تكوين ورسكلة الأساتذة على المستوى البيداغوجي والتقني إعداد البرامج البيداغوجية، هذه المعاهد عددها ستة وهي متواجدة ب: عنابة، سطيف، الجزائر، المدينة سيدي بلعباس، وورقلة.

## • هيئات الدعم:

### - مركز الدراسات والبحث حول المهن والتأهيلات:

يتكفل بإنجاز دراسات حول التأهيلات وتطورها، وشروط اكتسابها عن طرق مختلف أنماط التكوين ونتائجها، تسيير منظومة ملاحظة حاملي شهادات التكوين المهين والقيام بأي دراسة تهم القطاع.

### - الصندوق الوطني لتطوير التمهيّن والتكوين المتواصل:

يسير الموارد الممنوحة له ويصادق على البرامج المقترحة له، ويحدد الشروط والكيفيات لتسيير البرامج المقبولة، كما يمول التكوين المتواصل والتمهيّن، وذلك لإعطاء دفع لهما.

### - المعهد الوطني لتنمية وترقية التكوين المستمر

يقدم خدمة بيداغوجية للمؤسسات، بغية تطوير التكوين المتواصل وخلق علاقات مع مختلف المؤسسات الهياكل والمستخدمين المعنيين، كما يهتم بتحسين مستوى المكونين ورسكلتهم.

### - المركز الوطني للتعليم المهني عن بعد: (التكوين عن بعد عن طريق المراسلة).

- **المؤسسة الوطنية للتجهيزات التقنية والبيداغوجية للتكوين المهني:** مهمتها الأساسية تدعيم مؤسسات التكوين بالتجهيزات التقنية والبيداغوجية مع توفير الصيانة.

## 6.2.5 مدة التكوين والشهادات الممنوحة

• **مدة التكوين:** تختلف حسب الاختصاصات ونمط التكوين وتتراوح من 12 إلى 30 شهرا، مدة التكوين بالنسبة للتمهيّن تمتد إلى 06 أشهر إضافية.

• **شهادات التكوين:** يتوج التكوين في مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين بشهادات الدولة التالية:

- شهادة تكوين مهني متخصص؛
- شهادة كفاءة مهنية؛
- شهادة إتقان مهني؛
- شهادة أهلية تقني؛
- شهادة أهلية تقني سامي

تنظم امتحانات مهنية سنوية لفائدة المترشحين الأحرار وهي:

- شهادة إتقان مهني: (بنك، تأمين، محاسبة)؛
- C.M.T.C: محاسبة؛
- شهاد اقتصاد وحقوق؛
- BP (بنك وتأمين)

## 6.2.6 الاتفاقات والمشاركات ما بين القطاعات

بغية ربط القطاع بعالم الشغل وتسهيل إدماج حاملي الشهادات، أنشئت مجموعة من الهيئات:

• **على المستوى الوطني:** المجلس الوطني الاستشاري للتكوين المهني (CNFCP) وهي هيئة استشارة وتنسيق تحت إشراف وزير التكوين المهني وتجمع ممثلي كل الفاعلين والشركاء للتكوين المهني.

• **على المستوى المحلي:** كل ولاية تتوفر على لجنة ولائية للتكوين المهني يرأسها والي الولاية، مهمتها تطوير خريطة التكوين المهني ومسايرته مع السياسة الوطنية للتكوين والمشاريع التنموية والاقتصادية المحلية.

• **على مستوى هندسة الشبكات البيداغوجية:** خلق فضاء تنسيقي مع القطاع الاقتصادي وذلك بوضع لجان بيداغوجية وطنية للفروع والتخصصات، تتكون هذه اللجان من مكونين ومهنيين، مهمتها تحليل التطور الاقتصادي والمهني وصياغة الآراء والاقتراحات حول وضعية وتطلعات التكوين المهني، وفي الأخير إعلان النتائج لإنشاء أو تجديد أو إلغاء التخصص بالنظر لواقع العمل والتأهيل.

ومن جهة أخرى، لابد من الإشارة إلى الأنشطة الأساسية التي وضعت في إطار سيرورة القطاع والتي تسجل التطوع إلى تطوير نظامه ووسائله:

- إدخال الإعلام الآلي في التسيير، وذلك لربح الوقت وتحقيق الفعالية والمصادقية للمعلومات والمعطيات التي لها علاقة مع مختلف مجالات التسيير (الموارد البشرية، المالية، التراثية، التجهيزات، المتربصين...).

- إدخال الإعلام الآلي في نظام توجيه الشباب نحو تكوين مهني بغية التحكم الفعلي في معايير ومن ثمة الاختيار الأنجع بالنسبة لمؤهلات وميول المترشحين للتكوين المهني.

- وضع شبكة داخلية للإعلام والاتصال، تسمى شبكة Intranet وكذا وصل كل مصالح الإدارة المركزية بشبكة الانترنت، بالإضافة إلى المصالح اللامركزية ومؤسسات التكوين المهنيين للقطاع. وضع نهج جديد للتعليم المهني يؤدي إلى البكالوريا المهنية، هذا النهج يهدف إلى إعادة الاعتبار للتكوين المهني في طابعه الأكثر من الأساسي، النبيل، الذي يضمن للمتمدرس كفاءات وتأهيلات تجعل منه قادرا على ممارسة مهنة، تدوم مدة التمدريس بالتعليم المهني 4 سنوات مقسمة إلى دورتين تتشكل كل دورة واحدة من سنتين.

- يتم الحصول في نهاية الدورة على شهادة probatoire للتعليم المهني.

- وفي نهاية الدورة الثانية بكالوريا التعليم المهني

- هذا التمدريس مفتوح للتلاميذ الحاصلين على مستوى التاسع (9) أساسي ومقبولين في الأولى ثانوي، وكذا الحائزين على شهادة الكفاءة المهنية.

### **6.3 تكوين المهارات الحياتية للمرأة**

في مجال التكوين المهين والعلمين المهنيين، عدد البنات التي تابعت تكوينا مهنيا تمثل في 1.205.748 بنتا وهذا منذ سنة 1995 إلى 2004.

لتدعيم نشاطه اتجاه المرأة أتخذ قطاع التكوين بعض المقاييس من بينها:

#### **6.3.1 تطوير التكوين لفائدة الفتاة الشابة في الوسط الريفي**

(المنشور رقم 15 المؤرخ في 14 أبريل 1998، المتعلق بفتح فروع منتدبة في الوسط الريفي).

هذه العملية التي تستهدف أساسا التكفل بالفتاة الشابة في الوسط الريفي تسعى إلى رقيها وإدماجها اجتماعيا واقتصاديا عن طريق تنظيم فروع منتدبة في الوسط الريفي، فهذه التكوينات التي تقرب الوسط التكويني إلى الوسط الإقليمي للفتاة الشابة تساهم في رفع ضغوطات التنقلات وكذا المشاكل المالية.

الفروع المنتدبة تركز على استغلال كل المنشآت المحلية لتنظيم تكوينات لفائدة الفئات المحلية خاصة النساء والفتاة الشابة.

لهذا الغرض، يركز قطاع التكوين المهني على المسؤولين المحليين والجمعيات لتطوير وتدعيم هذا النمط.

عموما، منذ بداية الفروع المنتدبة أي من سنة 1998 إلى 2004 سمح هذا النمط بتكوين 28.785 بنتا شابة في الوسط الريفي.

جدول (6.8): التطوير السنوي وحسب نمط التكوين لعدد البنات في التكوين المهني

نمط التكوين	السنة										المجموع	النسبة المئوية لعدد البنات حسب نمط التكوين
	95	96	97	98	99	2000	2001	2002	2003	2004		
التكوين الإقامي	53329	60462	66642	82420	77462	84949	98785	93918	89805	111656	819428	59,58
التكوين عن طريق التمهين	20211	22925	28533	29500	29645	33119	37177	39484	40601	44577	325782	32,92
التكوين عن طريق الدروس المسائية	/	/	/	/	/	/	7477	8150	7408		23035	22,83
التكوين عن بعد	2423	8091	3071	3025	2117	2003	1893	2029	2851	10000	37503	31,73
المجموع الإجمالي	76.401	85.068	97.068	113923	109224	121093	146510	149643	140237	166233	1205748	46,66
النسبة المئوية لعدد البنات حسب العدد الإجمالي	31,37	33,98	38,23	42,79	40,50	39,89	43,93	44,16	43,35	44,39	46,66	

### 6.3.2 التكوين لفائدة الشباب بدون مستوى

هذا النمط من التكوين يستهدف أساسا الشباب وخاصة الفئة الشابة التي تركت المدرسة مبكرا أو التي لم يتحصل على فرص التعليم.

هذا النمط يساهم في اتباع تكوين مهني بعد مزاولة فترة ما قبل التكوين. سنة 2000 هي تاريخ وضع هذا النمط التكويني لفائدة الشباب الغير متحصل على مستوى دراسة، حتى نهاية سنة 2004 نجد أكثر من 40.000 فناة شابة قد تكونت في هذا الإطار.

### 6.3.3 التكوين عن طريق التمهين لفائدة بعض فئات النساء المحرومة

يعتبر التكوين المهني عن طريق التمهين نموذجا منظما بالتناوب بين المؤسسة الاقتصادية ومؤسسة التكوين أين 80% من برنامج التكوين يجري في المؤسسة.

اتخذت إجراءات خاصة لمتابعة تكوين عن طريق التمهين بالنسبة للنساء اللواتي هن في وضعية صعبة.

هذا القياس يهدف إلى تمديد السن الأقصى من 25 إلى 30 سنة للنساء والفئة الشابة الراغبات في اتباع تكوين عن طريق التمهين (المادة 12 من القانون 07-81 لـ 27 جوان 1981 المعدل والمتمم).

يتعلق الأمر بالنساء المطلقات، الأرامل، اليتيمات، ربيبات الأمة والفئات في خطر معنوي.

### 6.3.4 تطوير التكوين عن بعد

يتمثل هذا النمط في إرسال الدروس لطالب التكوين إلى منزله مع تنظيم تجمعات بيداغوجية أسبوعية في مؤسسات التكوين المهني فيما يخص التكوين التطبيقي.

في إطار هذا النمط نجد 37.503 فناة قد تكونت منذ سنة 1995 إلى سنة 2004.

تكوين الفئات الخاصة:

في إطار سياستها للمحاربة ضد الحرمان الاجتماعي خصص برنامج موجه لفائدة الفئات الخاصة لإعطائهم فرصة إدماج مهني واجتماعي.

عدد الفتيات الشابة المكونة من 1999 إلى سنة 2004 يمثل النصف من العدد الإجمالي.

- **المعوقون حركيا:** 3781 بنتا

- **الشابات أو النساء في وسط السجون:** 1111 بنتا.

- **الشابات في خطر معنوي:** 717 بنتا.

تطوير التكوين لفائدة المرأة الماكثة في البيت:

في إطار توسيع التكوين لفائدة الشباب، استهدفت وزارة التكوين المهني والتعليم المهني الفئات التي إلى حد الآن لم تكن معنية بأي نمط تكويني ألا هي المرأة الماكثة بالبيت.

هذا القياس موجه أساسا للمرأة الماكثة بالبيت والهدف منه أن يسمح لها التحصل على تأهيل مهني واكتساب مهارة تمكنها من الحصول على عمل إنتاجي والمساهمة في التطوير الاقتصادي الوطني.

هذا البرنامج وضع قيد العمل في فيفري 2004 بمنشور وزاري رقم 01 المؤرخ في 04 ماي 2004.

ففي هذا الصدد وفرت العديد من التخصصات في الدروس المسائية

### 6.3.5 دعم وشراكة مع التنظيمات والجمعيات الناشطة في مجال تكوين النساء

قد تم إبرام اتفاقيات شراكة مع بعض الجمعيات (اقراً) ومنظمة (الهلل الأحمر) التي تعمل في مجال التكوين المهني قصد مساعدتهم لتفعيل نشاطاتهم لفائدة المرأة.

تطوير الإعلام والتحسيس لفائدة الشباب والبنات الشابات:

فيما يخص الإعلام، قام قطاع التكوين والتعليم المهنيين بتدعيم هذا النمط بفضل: مكاتب الاستقبال والتوجيه والإعلام مجهزة بوسائل إعلامية.

وضع دليل عروض التكوين في موقع الأنترنت.

تطوير الإعلام الجوّاري عن طريق توزيع الملصقات الإشهارية، المطويات، إعلانات تمهيدية، أسطوانة الأرقام....

إدماج لوحة إعلانات إشهارية المتعلقة بالدخول المهني في اليوميّات الوطنية والمحلية.

### 6.3.6 تطوير التكوين المستمر لفائدة الفئة الشابة

لقد أعطيت أهمية خاصة لرفع مستوى أين وضعت جسور منظمة في التكوين الإقليمي أو التكوين عن طريق الدروس المسائية.

لذا من الممكن المرور من شهادة الكفاءة المهنية إلى شهادة التحكم المهني أو من شهادة التحكم المهني إلى الكفاءة المهنية أو كذلك من كفاءة مهنية إلى شهادة تقني ومن تقني إلى تقني سامي، هذا الشكل يسمح بتكريس مبدأ التكوين مدى الحياة.

هذا النمط يعني كلا الجنسين وهو محدد بالمشور 77/99 لـ 11 أبريل 1999 المتضمن تنظيم وتصديق التكوينات والامتحانات المهنية.

### 6.3.7 الآفاق

**قطاع التكوين والتعليم المهنيين:** الانطلاق والإصلاح وعصرنة القطاع للتأقلم مع التطور السياسي والاقتصادي للبلاد، وذلك عن طريق التجنيد والاستغلال المناسب للوسائل المادية البشرية والمالية العامة وطرق العصرنة التي تتبع الخطوات الكبيرة التالية:

- تحديث النصوص التنظيمية والقوانين الموجودة وإنشاء نصوص جديدة (قانون حول التمهين، قانون حول التوجيه والتكوين المستمر، شهادة مؤقتة لتعليم المهنيين، البكالوريا المهنية...).
- التكوين حسب الكفاءات، يعتمد على الطلب وليس على العرض وذلك لتلبية حاجيات قطاعات المستعملين والتوجه نحو التكوين المتطلب للعمل.
- التكوين حسب معيار الكفاءات، مرتكز على الطلب وليس على العرض، وذلك استجابة لحاجيات القطاعات الاقتصادية وفي إطار تحقيق معادلة "تكوين - تشغيل".
- تقييم، ترقية وتطوير الصناعات التقليدية.
- إدخال المهن الجديدة وخاصة تلك التي تتعلق بتكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- إنشاء مركز تكوين افتراضي، تحت إطار تطوير التكوين عن بعد، قصد التقرب من المواطنين.
- إعادة الاعتبار للتكوين والتعليم المهنيين، عن طريق إدخال المعلومات حول المهن وإمكانية إدماجها في الحياة المهنية.
- إنشاء فضاء شراكة مع مختلف العوامل الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بتوفير مجلس شراكة مهمته إنجاز مدونة وطنية للاختصاصات والفروع المهنية وتفضيل إدخال المكونين والمتربصين في الميدان المهني.
- إنشاء مرصد للتكوين المهني، مهمته تتمثل في ارتقَاب الميولات الكبيرة لعالم الشغل والتنظيم والتنسيق لتوفير المعلومات اللازمة لأخذ القرارات الناجعة.
- تطوير وتدعيم الهيئات المسيرة، وذلك بإنشاء كل سنة ملتقى وطني وأربعة ملتقيات جهوية حول التكوين والتعليم المهنيين.

- تأقلم وتدعيم التكوين المستمر، خاصة بوضع أنظمة متجانسة مع التكوين، ومطابقة النتائج المهنية وتقييم المهارات والشهادات للتكوين المستمر.
- تقييم باستمرار سير التعليم المهني الذي يهدف إلى البكالوريا المهنية.
- وضع خلال السنة التكوينية 2004، 1000000 متريص على الأقل في مختلف أنماط التكوين حسب الامكانيات المتوفرة وإنشاء نظام الجسور.
- تكييف التنظيم والهندسة البيداغوجية.
- تحديث البرامج ومحتويات الكوين، وذلك برعاية التطور المهني والشغل.
- عصنة الأجهزة التقنية والبيداغوجية
- إدخال النشاطات الثقافية والرياضية في مختلف هيئات التكوين والتعليم المهنيين.
- تقييم الموارد البشرية، وذلك بتطوير معرفتهم وتقنياتهم البيداغوجية.

#### 6.4 محو أمية الإناث ومحو الأمية الوظيفية للمرأة

سجلت الجزائر فور استقلالها، التعليم للجميع بين أولوياتها، ونظمت نشاطات مكثفة لمحو الأمية عامة، لوحظ مبادرات عفوية هنا وهناك ابتداءً من مطلع صيف 1962، وفي عام 1963 انطلقت حملة وطنية واسعة لمحو الأمية عبر كامل التراب الوطني شارك فيها تقريبا كل معلمي التعليم الابتدائي وموظفين متطوعين عبر مختلف القطاعات بحماس مرح ميز فترات ما بع د الحرب تحت شعار "محاربة الجهل-أحرر" والذي نتج عنه أول كتيب لمحو الأمية.

وفي غمرة هذه الحملة، تم إنشاء مركز وطني لمحو الأمية سنة 1964 والذي كانت مهمته الأساسية "القضاء على الأمية في أقل وقت ممكن بطريقة علمية، لضمان الثقافة لكل مواطن وتمكينه من المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد".

وأدى الشغف الذي ظهر آنذاك عند المتعلمين والأمين إلى السماح إلى عدد هام من المواطنين بالتخلص من الأمية، كما سنبينه فيما بعد.

البرنامج التجريبي العالمي لمحو الأمية: (PEMA)

قررت الندوة العامة لليونيسكو المنعقدة في دورتها الثالثة عشر عام 1964، تنفيذ البرنامج الخماسي التجريبي لمحو الأمية.

وضع المؤتمر العالمي لوزراء التربية المنعقد بطهران عام 1965، تصوّر "محو الأمية الوظيفي" والذي تم تطويره عبر النظام التجريبي العالم لمحو الأمية (PEMA).

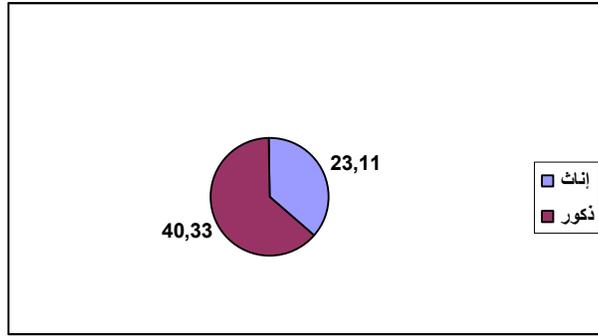
اختيرت الجزائر من طرف اليونيسكو لتنفيذ هذا البرنامج الممول من قبل برنامج الأمم المتحدة (PNUD).

والهدف منه محو الأمية لفائدة 100.000 عامل من قطاعي الفلاحة والصناعة.

#### 6.4.1 هيكل السكان الأميين

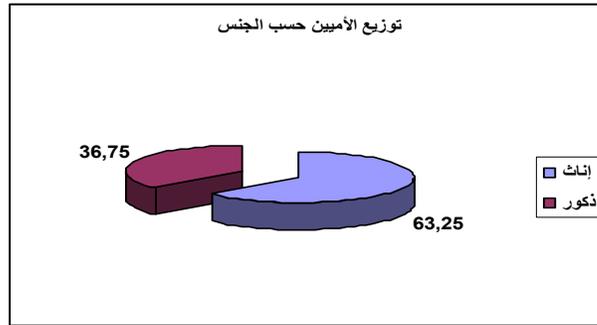
جدول (6.9): تصنيف السكان الأميين حسب الجنس

نسبة الأمية	عدد الأميين	السكان 10 سنوات فأكثر
23,11	2.599.388	الرجال 11.249.968
40,33	4.475.439	النساء 11.096.731
31,66	7.074.827	المجموع 22346.699



جدول (6.10): تصنيف السكان الأميين حسب الجنس

الجنس	عدد الأميين	نسبة الأمية بالنسبة إلى أمي 7.074.827
ذكور	2.599.388	36,75
إناث	4.475.439	63,25



يمثل الأميون حوالي ثلث السكان المقيمين.

يمثل عدد النساء الأميات ضعف عدد الرجال وتوزيعهم بالنسب المئوية يرتفع إلى 63,25% مع أنه على مستوى السكان المقيمين، نلاحظ مساواة تقريبا بين تعداد الرجال وتعداد النساء.

ويتحقق هذا التوجه بالنظر للسنوات السابقة كالتالي:

جدول(6.11): تطور الأمية في الجزائر من 1966 إلى 1998

السنوات	السكان المتراوح أعمارهم من 10 سنوات وأكثر (مليون)	الأميين المتراوح أعمارهم من 10 سنوات وأكثر بالتقريب			نسبة الأمية 10 سنوات وأكثر		
		رجال	نساء	المجموع	رجال	نساء	المجموع
1966	8	000 2521	000 3420	000 5941	60,3	85,4	74,6
1977	10,2	000 2514	000 3700	000 6214	48,2	74,3	59,9
1987	15,5	000 2400	000 4364	000 6714	31,8	56,6	43,6
1998	20,2	000 2600	000 7075	000 7075	23,1	40,3	31,6

عموما حسب هذه القيم، تراجعت الأمية منذ إحصائيات 1966 بصفة معتبرة، بريح 43 نقطة خلال ثلاث عشرات بمعدل 14,3 نقطة لكل عشرة.

يقدر الربح حسب النقاط و حسب الجنس، ب 12,4 نقطة للرجال و15 نقطة للنساء ونسبة الأمية عند النساء تبقى الأكثر ارتفاعا.

بالمقابل، فبالنسبة للقيم المطلقة تبين الأرقام الإجمالية لكل إحصاء أن الأمية أحرزت تقدما، فالمقارنة بين الرجال والنساء تظهر أن ارتفاع عدد النساء الأميات لم يتوقف من إحصاء لآخر بينما عدد الرجال الأميين توازن على الأقل خلال ثلاث عشرينات، بينما يسجل إحصاء عام 1998 سجل ارتفاع عدد الأميين ب 200.000 بالمقارنة مع إحصاء عام 1998.

حسب معطيات إحصاء عام 1998، تكون بنية السكان الأميين حسب شرائح العمر كالآتي:

#### جدول (6.12): بنية السكان الأميين حسب شرائح السن

شرائح السن	السكان المقيمين	عدد الأميين	النسبة المئوية للأمية	النسبة المئوية بالمقارنة مع العدد الإجمالي للأميين
19-10 سنة	726 000	726 000	9,98	10,27
59-20 سنة	133013 000	4 677 000	33,53	65,97
60 فما فوق	1945 000	1681 000	86,38	23,76
المجموع	22 347 000	7074 000	31,66	%100

تظهر شريحة العمر 19-10 سنة تراجعاً ملحوظاً للأمية نتيجة مجهودات التمدرس التي تمس هنا أكثر من 90% من السكان المعنيين. هذا لا يعني أنه ليس هناك مجال للقلق بل بالعكس، يجب أن تمنح الأولوية لهذه الشريحة من السكان التي أغلبيتها لم تدخل عالم الشغل بعد.

شريحة العمر 59-20 سنة، التي تجمع ثلثي الكتلة الإجمالية للأميين تكون أكبر فوج من الرجال والنساء أغلبيتهم دخل عالم الشغل، الذي يضم كل المستويات المهنية من العامل الجديد إلى المرشح المتقاعد. يعتبر محو الأمية في هذه الشريحة من العمر على مستوى السكان كإحدى ضروريات الاقتصاد.

أخيراً، تخص شريحة العمر 60 سنة وأكثر التي تمثل أقل 1/5 مجموع الأميين، الأشخاص من العقد الثالث أغلبية هم دون نشاط مهني. فمحو الأمية، الذي له أهداف إنسانية، يساعدهم على العيش الأفضل باقي حياتهم.

#### 6.4.2 رصد الأمية في الجزائر

يمكن دراسة الأمية في الجزائر حسب نتائج الإحصاء الوطني للسكان لسنة 1998 كما يلي:

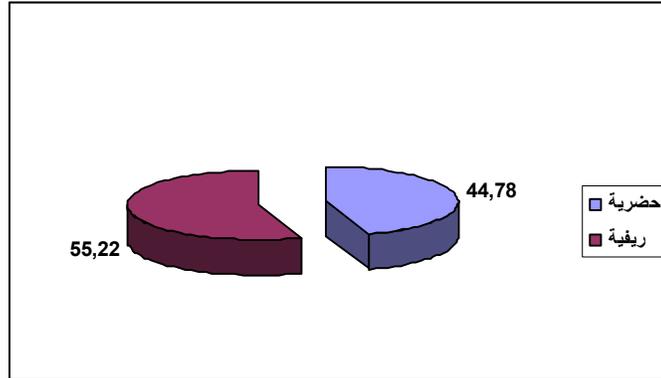
#### جدول (6.13): نسبة الأمية حسب المناطق

المنطقة	تعداد السكان من 10 سنوات فما فوق	الأميين	نسبة الأمية حسب تعداد السكان من 10 سنوات فما فوق
حضرية	13.092.556	3.168.328	24,2
ريفية	9.254.399	3.906.499	42,21
مجموع	22.346.895	7.074.827	31,66



جدول (6.14) : توزيع الأمية حسب المناطق

المنطقة	عدد الأميين	نسبة الأمية حسب تعداد السكان من 10 سنوات فما فوق
حضرية	3.168.328	3.168.328
ريفية	3.906.499	3.906.499
مجموع	7.074.827	7.074.827



تتجلى من خلال بنية السكان الأميين حسب المناطق السكنية فوارق هامة بين المدن والريف كما يبينه الجدول الآتي: نسبة عالية بشكل واضح وعدد الأميين أكبر بقليل في المناطق الريفية على ما هو عليه في المناطق الحضرية

جدول (6.15): بنية السكان الأميين حسب المناطق السكنية

المنطقة	تعداد السكان من 10 سنوات فما فوق	الأميين	نسبة الأمية حسب تعداد السكان من 10 سنوات فما فوق	النسبة المئوية بالمقارنة مع العدد الإجمالي للأميين
حضرية	13.092.556	3.168.328	24,2	44,78
ريفية	9.254.399	3.906.499	42,21	55,22
مجموع	22.346.895	7.074.827	31,66	%100

يسلط الجدول مكرر فيما يلي الضوء على الفوارق في نسبة الأمية بين الولايات والتي تتراوح بين 18,67% في الجزائر العاصمة وثلاث (3) مرات أكثر في ولاية الجلفة أي 54,04%، وثمانية وعشرون (28) ولاية لها نسبة الأمية أعلى من المعدل الوطني.

جدول (6.16) : توزيع نسب الأمية حسب الولاية و الجنس

الرقم	الولاية	% الرجال	% النساء	% المجموع
01	أدرار	21,82	50,42	35,75
02	الشلف	32,32	51,26	41,79
03	الأغواط	33,02	45,48	39.12
04	أم البواقي	24,08	42,27	33.16
05	باتنة	22,66	43,63	33.10
06	بجاية	20,27	44,62	32.28
07	بسكرة	23,87	43,33	33.58
08	بشار	13,81	28.21	20.96
09	البليدة	20,02	30.30	25.11
10	البويرة	22,60	43.53	32.98
11	تمنراست	33,54	54.58	43.72
12	تبسة	27,62	49.34	38.43
13	تلمسان	21,91	39.41	30.62
14	تيارت	32,42	48.61	40.45
15	تيزي وزو	18,01	39.93	29.06
16	الجزائر	13,65	23.69	18.67
17	الجلفة	46,88	61.58	54.04
18	جيجل	18,61	41.04	29.83
19	سطيف	21,29	42.37	31.76
20	سعيدة	27,86	45.49	36.61
21	سكيكدة	20,93	38.82	29.79
22	سيدي بلعباس	19,57	33.83	26.69
23	عناية	13,80	25.23	19.51
24	قالمة	22,57	38.56	30.55
25	قسنطينة	15,32	27.54.	21.45
26	المدية	32,17	52.45	42.13
27	مستغانم	26,67	52.56	39.53
28	المسيلة	29,84	47.42	38.49
29	معسكر	27,25	45.05	36.03
30	ورقلة	21,04	35.30	28.04
31	وهران	14,31	26.16	20.24
32	البيض	30,13	46.01	38.01
33	إليزي	31,20	51.43	40.29
34	برج بو عرييج	21,85	42.90	32.23
35	بومرداس	21,06	35.07	27.96
36	الطارف	21,40	36.49	28.96
37	تندوف	27,73	38.20	32.81
38	تيسمسيلت	33,,02	57.54	45.11

39	الواد	21,49	38.94	30.06
40	خنشلة	30,28	53.55	41.88
41	سوق أهراس	26,39	43.82	35.05
42	تيازة	24,21	37.38	30.74
43	ميلة	24,22	43.43	33.81
44	عين الدفلى	33,22	53.10	43.08
45	النعامة	23,81	39.71	31.60
46	عين تموشنت	19,76	33.42	26.53
47	غرداية	19,61	34.80	27.10
48	غليزان	31,02	53.68	42.29
	المجموع	23,11	40.33	31.66

### 6.4.3 النشاطات الجارية لمحو الأمية

عندما نقارن تعداد السكان الذين يراودون أقسام محو الأمية في السنوات الأخيرة مع الذين كانوا يزاولون في الثمانينات، نلاحظ ارتفاعا هام كالتالي.

#### جدول (6.16) تطور تعداد محو الأمية

السنوات	عدد المسجلين	السنوات	عدد المسجلين
1980-1979	25904	2000-1999	50535
1981-1980	24708	2001-2000	52025
1982-1981	25175	2002-2001	63114
1983-1982	23663	2003-2002	75897

نستنتج إذا بالنسبة للسنة الدراسية الفارطة 2004-2003 13874 مسجل، لكن عندما ننقل هذه الأرقام إلى عدد الأميين الذين تم إحصائهم عام 1998 ندرك أن حوصلة 2004-2003 تعتبر "قطرة ماء في محيط": يمثل عدد المسجلين أقل من 2% من الكتلة الإجمالية للأميين. تبقى المجهودات المبذولة من طرف الحركة الجموعية أو الفريق الجماعي للديوان الوطني غير كافية.

### 6.4.4 تحليل حوصلة نشاطات محو الأمية لفائدة المرأة لعام 2004-2003

ارتفع تعداد المسجلين إلى 138974، و 109514 منهم من الإناث مقابل 29460 ذكور، أي على التوالي 78,80 و 21,20%.

ويلاحظ تفوق عدد الجنس اللطيف على مستوى 43 ولاية من الذين قدموا حوصلتهم من بين 45 ولاية.

المتعلمون هم أكثر عددا من المتعلمات في ولايتي تلمسان والجلفة، لكن لم يسجل في ولايتي تندوف وبومرداس أي رجل وولاية البيض سجلت رجل واحد فقط. أما نسبة النساء على مستوى الولايات فتعرف فروقا تتراوح بين 100% و 41,19%.

25 ولاية من أصل 45 أعلى من المعدل الوطني المقدر بـ 78,80.

بالقيم المطلقة، تعداد المسجلين يتراوح بين 89 (النعامة) و 14847 (تلمسان).

حضور النساء بالأغلبية في أقسام محو الأمية ظاهرة جديدة إلى حد ما: حسب علمنا، ليس هناك دراسات تسعى لتحديد أسباب ذلك، و نعتقد انه نتيجة العمل التحسيبي الذي قامت

به الجمعيات خاصة النسوية منها اللواتي شغلت الميدان عن طريق الاتصال المباشر خاصة باتجاه النساء الريفيات.

يبين توزيع المسجلين حسب شرائح السن أن شريحة 20-59 تمثل الأغلبية الساحقة أي 80% . أما شريحة 60 سنة فما فوق فهي أقل عدداً، أي 6%. تكون الشريحة 10-19 سنة 14% من مجموع المسجلين، و الشريحة 10-14 سنة تقريبا 07%، مما يعني أن محو الأمية يفيد أطفالا ومراهقين في سن التمدرس، و للعلم فإن مصالح محو الأمية تعمل على إعادة إدماجهم في النظام المدرسي أو في التعليم عن بعد، وفي التكوين المهني.

للإشارة، تم ادخال محو الأمية في المؤسسات الإصلاحية عبر 15 ولاية، يرتفع عدد المسجونين المتعلمين إلى 1478 من بينهم امرأة بنسبة 4,40%، وتقليص هذه النسبة تعود إلى ضعف عدد المسجونات بالنسبة للمسجونين.

#### جدول (6.17): توزيع المتعلمين حسب الجنس عام 2003-2004

عدد المتعلمين			% النساء
الرجال	النساء	المجموع	78,80
138974	29460	109514	

المصدر: الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار

#### جدول (6.18): توزيع المتعلمين حسب شرائح السن 2003-2004

عدد المتعلمين			النسبة المئوية		
السن من 19-10	السن 20-59	60 فما فوق	السن من 19-10	السن 20-59	60 فما فوق
19292	111954	7728	13,88	80,55	5,56

#### جدول (6.19): المعلمين الشباب الذين تم إعادة إدماجهم في الهياكل التربوية والتكوينية

المعاد إدماجهم	الموجهين إلى التعليم عن بعد	الموجهين إلى التكوين المهني	المجموع
166	314	153	633

ملاحظة: الإحصائيات حسب الجنس وحسب السنوات ليست جاهزة بعد.

يوزع المتعلمين على 6561 قسم بيداغوجي ومن بينهم 2037 في المناطق الريفية أي بنسبة 31% من المجموع، و 4524 في المناطق المدنية أي 69% من المجموع.

إنّ تقسيم العدد الإجمالي للأقسام على التعداد الكلي للمتعلمين تساوي متوسط حجم القسم البيداغوجي وهو 21 مع بعض الفروق ما بين الولايات المتراوح بين 11 و 36 متعلم للقسم البيداغوجي.

#### جدول (6.20): توزيع الأقسام البيداغوجية حسب المناطق السكنية ومتوسط حجم قسم ،

سنة 2003-2004

الأقسام	عدد البيداغوجية			% في المنطقة الريفية	% في المنطقة الحضرية	عدد المتعلمين في كل قسم
	الرجال	النساء	المجموع			
	6561	2037	4524	31,04	68,95	21

يتولى التأطير البيداغوجي 5515 معلم في محو الأمية (أكثر من 3/4 منهم نساء) تم توظيفهم في الإطار التطوعي، ولتنشغيل الشباب والشبكة الاجتماعية.

على صعيد الكفاءات، ثلث (3/1) معلمي محو الأمية حاصلين على المستوى الجامعي، وأكثر من النصف حاصلين على المستوى الثانوي، وأقل من العشر حاصلين على مستوى التعليم المتوسط. بتقسيم عدد معلمي محو الأمية على تعداد المتعلمين، نتحصل على نسبة التأطير، أي 25.

هذه الأرقام الخاصة بمعلمي الأمية تنقصها المعطيات المتعلقة بـ 6 ولايات (بجاية، بسكرة، تلمسان، إيليزي، برج بوعرييج، وعين تموشنت).

### جدول (6.21): تعداد معلمي محو الأمية حسب الجنس والمستوى التعليمي وإطار التوظيف

عدد معلمين محو الأمية	% حسب الجنس		% حسب مستوى الكفاءات			% حسب إطار التوظيف				تقرير التأطير
	رجال	نساء	جامعي	ثانوي	متوسط	تطوعي	تشغيل الشباب	الشبكة الاجتماعية	غيره	
5515	21,22	78,81	32,81	58,92	8,92	34,52	40,09	16,70	8,67	25

تهدف المشاريع المسجلة التي تتولاها الدولة على المدى الطويل إلى:

- تقليص عدد الأميين الذين تمّ إحصاؤهم حاليا بالجزائر والذين يبلغ عددهم 7 ملايين نسمة، اعتبارا لبنية هذه الفئة كما تبينها إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات، سوف يحظى التباين الملحوظ على المستوى الجغرافي (حضر-ريف) وبين الجنسين باهتمام خاص.

- تطوير التجربة الوطنية في مجال تنظيم وتأطير برامج كبيرة لمحو الأمية تمهيدا لمواجهة تطور المعارف الذي سيحصل بسرعة متزايدة، تفرض على كل فرد تحسين دائم للمعارف.

لا يمكن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتعليم الأميين بصفة فعالة في غياب التأطير الشامل الذي يتميز بالمرونة والفعالية في آن واحد. فمن المعترف به بالإجماع، أن نشاط تعليم الأميين يتطلب على الدوام العمل الجوارى والتكيف المستمر مع شروط خصوصيات حقل التدخل.

وستكلف هكذا هيئتان بشكل متكامل وفي مجالات اختصاصهما بتنفيذ البرامج الوطنية لمحو الأمية التي تقررها سلطات البلاد.

**الهيئة الأولى:** هي هيكلي إداري تسند إليه المهام التابعة قانونيا إلى الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبارن بموجب أحكام المرسوم التنفيذي رقم 97-488 المؤرخ في 20 ديسمبر 1997.

فضلا على ذلك، وباعتبار وجهة النظر التي تقترح توسيع مسؤولية التكفل بتعليم الأميين لمختلف الشركاء ومنهم عدة دوائر وزارية، من الضروري تحديد مركز تلاقح يمكن من توحيد كيفية قراءة التوجيهات الاستراتيجية ورفع الملابسات وحتى صراعات حول ميدان الاختصاص. ويستطيع الديوان، بصفته أداة الدولة لتنفيذ السياسة الوطنية في مجال محو الأمية وتعليم الكبار تادية هذا الدور الذي يتوافق مع مهامه الأساسية و التي تتمثل في تنفيذ "البرنامج الوطني لمحو الأمية"

في هذا الصدد ينبغي:

-مراجعة النصوص التنظيمية التي تحكم الديوان لإدراج مهام جديدة وتكيف تنظيمه، خاصة بهدف قدرة تمثيله محليا، تعزيز ملحقاتها الولائية وتعيين مندوب لتعليم الأميين على مستوى كل بلدية.

-وضع هذه المؤسسة تحت سلطة الوصايا ذات مستوى يخول لها القدرة على التدخل لدى جميع القطاعات وأجهزة الدولة، وبالخصوص الدوائر الوزارية المعنية مباشرة بنشاط تعليم الأميين.

**الهيئة الثانية:** وتشكل فضاء للتشاور والتنسيق والشراكة من أجل ترقية نشاطات محو الأمية، و سيجتمع هذا الفضاء المسمى "المنتدى الوطني الجزائري لمحو الأمية" كافة الشركاء الجزائريين المعنيين بمحو الأمية، ومن بينها الجمعيات المستقلة.

وتكمن المهمة الرئيسية لهذا المنتدى في توفير أحسن الشروط الممكنة لانجاح الاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية.

-ترقية روح الشراكة وتشجيع تنمية علاقات التكامل المتبادلة، والمشاركة بين القطاعات والمتعددة الأشكال، لدى مختلف المشاركين في نشاط محو الأمية،

- تحسيس مكثف، بجميع الوسائل وعبر كل القنوات الممكنة، السلطات والمجتمع المدني وجميع الهيئات التي يمكن أن توفر الدعم، وذلك بهدف جلب المساعدة لأداء مهمة محو الأمية،

- المساهمة في البحث عن الحلول للمشاكل التي تنجر عن تطبيق البرامج الوطنية لمحو الأمية، باقتراح تحسينات، أو تصحيحات ضرورية، قصد رفع المستوى العام للأداء.

- إعداد تقرير، في منتصف ونهاية السنة الدراسية، حول حصيلة التطور العام لمحو الأمية على المستوى الوطني، وضمان نشره الواسع.

يحرص المنتدى على احترام تمثيل متوازن في تركيبته التي تضم:

-من جهة، المنتخبين الوطنيين وممثلي مختلف الدوائر الوزارية المعنية بصفة مباشرة أو غير مباشرة طالما أن مدير الديوان عضواً كامل الحقوق في المنتدى.

-من جهة أخرى، الأعضاء الممثلين للمتعلمين والمعلمين والحركة الجمعوية التي تضطلع بمحو الأمية وكذا الشركاء المنتمين لقطاعات الإنتاج والثقافة ووسائل الإعلام إلى جانب المنظمات النقابية وكل هيئة جزائرية تساهم في محو الأمية بصفة عامة. يحدد التنظيم تشكيلة المنتدى وكيفية تعيين أعضائه.

يحدد تنظيم المنتدى وسيره بقرار داخلي للمنتدى بعد مصادقة أعضائه المجتمعيين في جمعية عامة تحت رئاسة رئيس الحكومة.

يتوفر المنتدى على أمانة دائمة تحتضنها مصالح رئيس الحكومة أو وزارة التربية الوطنية.

علاوة على النشاطات التقليدية المتعلقة بالتسجيل والإعلام، تتكلف الأمانة بمهمة أساسية تتمثل في تحضير الاجتماعات العامة لأعضاء المنتدى وتلك المتعلقة باللجان الخاصة كما تضطلع بإعداد التقارير التلخيصية الخاصة بنشاطات المنتدى.

تتواصل نشاطات المنتدى، على المستوى المحلي عن طريق هيكلين يعملان في إطار جغرافي مناسب للتقسيم الإداري الحالي.

• تضطلع اللجنة الولائية لمحو الأمية المكلفة بتنفيذ نفس مهام التحسيبي والترقية بالنسبة للنشاطات المنجزة في هذا الميدان اعتباراً لمهام المنتدى، علاوة على ذلك ستكلف اللجنة بـ:

- المساهمة في إعداد لبرامج محو الأمية للولاية بالتنسيق مع التمثيلية المحلية للديوان واللجان البلدية.
- دراسة وإدلاء الرأي حول جدية المشاريع المتعلقة بالعقود البرنامجية لمحو الأمية التي تقدم له، إعداد دورياً، تقريراً حول سير نشاطات لمحو الأمية على مستوى الولاية، والتي توجهه إلى المنتدى وإلى لديوان وإلى السلطات الإدارية المحلية.

- ستشمل اللجنة الممثلة على مستوى الولاية كل من الدوائر الوزارية، إدارات وهيئات عمومية مشكّلة للمنتدى
- يكون مدير الملحقة عضو كامل الحقوق في اللجنة
- تدور الأشغال تحت رئاسة الوالي أو نائبه المباشر.
- اللجنة البلدية لمحو الأمية المكلفة بـ:
- المساهمة في تجنيد هياكل الاستقبال والوسائل البشرية والمالية والمادية المخصصة لمحو الأمية على مستوى البلدية،
- المشاركة في الحملات التحسيسية والتعليمية وتوظيف المتعلمين،
- تشجيع إنشاء جمعيات المتعلمين والتجمعات الأخرى في ذات الميدان،
- إعداد البرامج البلدية لمحو الأمية ودراسة دفتر الشروط والعقود البرنامجية التي تقدّم لها.

### **أهم الشركاء في أشغال المنتدى:**

**مؤسسات الدولة:** يتعلق الأمر بالوزارات التي تتوفر على وسائل تأطير برامج محو الأمية وسيتم الرجوع إليها سواء تعلق الأمر بفتح طاقات الاستقبال للمعنيين بالعملية أو بتقديم مساهمتها عن طريق المشاركة المباشرة ف محو الأمية لفائدة أشخاص يشكلون مجموعات خاصة تنتمي إليها.

**وزارة التربية الوطنية** التي بإمكانها التجنيد الفوري للوسائل المادية ومؤسسات التعليم الأساسي التي بلغ عددها 19.044 سنة 2000 و التي تتواجد عبر كل التراب الوطني مغطية المناطق الحضرية والنائية،

**وزارة التكوين المهني:** التي تتوفر على هياكل أقل عدداً ولكن مجهزة بوسائل أكثر تلاماً لاستقبال المتعلمين البالغين،

**وزارة الشؤون الدينية والحيوس** التي يمكنها المشاركة الفعلية في هذه العملية عن طريق المراكز الثقافية الإسلامية وبخاصة بواسطة المدارس القرآنية التابعة للمساجد، و المتواجدة حتى في المناطق النائية،

**وزارة الشباب والرياضة** التي يمكنها فتح أقسام لمحو الأمية في دور الشباب و بوسعها كذلك التكفل بالمراهقين الذين يعانون من الأمية أو ذوي مستوى تعليم منحل.

**وزارة الثقافة** التي بإمكانها فتح دور الثقافة الموضوعة في خدمة العلم ورفع مستوى المعارف دون تمييز.

كما يمكن إشراك وزارتين ف عملية محو الأمية علماً أنّ مشاركتها ستكون نوعية:

- **وزارة العدل** التي يمكنها تعميم هذه العملية لكافة المقيمين بمؤسسات إعادة التربية،
- **وزارة الدفاع الوطني** التي يمكنها التكفل بشبان الخدمة الوطنية الذين يجب أن يتوفروا على مستوى تعليمي قاعدي قبل مغادرة المؤسسة العسكرية.

### **الهيئات العمومية المتخصصة:**

ويتعلق الأمر بمختلف الهياكل التقنية التي يمكنها المشاركة في تجسيد السياسة الوطنية لمحو الأمية. ستكلف ذات الهياكل بمعالجة المشاكل وتنوير الهيئات المقررة حول جوانب خاصة ذات الصلة بميادين نشاطها وذلك في مجال محو الأمية لدى الأكاابر:

- التمويل (البنوك العمومية...)
- البحث البيداغوجي (مراكز ومخابر البحث العلمي)
- الاستبيان الاجتماعي والاحصائيات
- الإعلام والاتصال (وسائل الدولة)

## الشركاء الآخرين:

- يساهم هؤلاء الشركاء بأشكال مختلفة في تنفيذ البرامج الوطنية لمحو الأمية عن طريق:
- بتوفير الأماكن لتلقي دروس محو الأمية،
- تلقي ذات الدروس لفائدة مستخدميهم إما باللجوء إلى تقديم الخدمات أو بوسائلهم الخاصة،
- تنفيذ برامج محو الأمية في إطار تعاقد مع الهيئات الدولية المؤهلة.

### 6.4.5 ظهور الحركة الجمعوية (ابتداء من 1991)

عرفت محاربة الأمية في مطلع التسعينات تجدد النشاط بفضل مشاركة حركة جمعوية حديثة النشأة تفيض بالحيوية، شرع في عمل تحسيسية ملحوظ موجه لعموم الناس بفضل مشاركة مختلف وسائل الإعلام، يلح إلى أهمية تعلم القراءة لشق الطريق في الحياة لحل كل أنواع المشاكل التي تصادفها يوميا بكل ذاتية.

إن وضع الإطار التشريعي، عن طريق القانون رقم 90-31 المؤرخ في 4 ديسمبر 1990، الذي يحدد قواعد تنظيم المجتمع المدني في الجزائر، أدى إلى تكاثر جمعيات المواطنين على المستويين المحلي والوطني وفي كل الميادين، عدة جمعيات أقامت تعليم الأميين في قوانينها وأنظمتها والقليل منها التي تخصصت فيه.

تجدد الإشارة أن أو من تحصل على الاعتماد (أواخر التسعينات) والأكثر شهرة في الوسط الإعلامي، ومن بين الأكثر نشاطا هي الجمعية الوطنية لمحو الأمية "إقرأ" المتواجدة عبر أغلبية ولايات الوطن، وبسرعة، عملت على التحسيس بضرورة الحاجة للتعاون وتوحيد المبادرات المتناثرة لهذه الجمعيات وتركيز حماسهم الفياض وتنسيق طاقاتهم المتصاعدة والمجهودات التي توظفها في إطار خبير، منظم ورسمي.

تجسدت هذه النظرية لطرح الإشكال على الصعيد السياسي، بتحويل "المركز الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار" ليصبح "الديوان الوطني لمحو الأمية والتعليم لفائدة الكبار" (المرسوم التنفيذي رقم 95-143 المؤرخ في 20 ماي 1995) والذي يتكفل بدفع، تنشيط ومتابعة واثمين النشاطات المسجلة في حقل أعماله إلى جانب أعمال البحث والتفكير المتعلقة بها.

تكرس صلته الأولى بمصالح رئيس الحكومة الطابع المشترك ما بين القطاعات لمهامه من جهة، السهر لمنحه الشروط القانونية المعنوية والمادية لضمان الفعالية الموحدة من نشاطه من جهة أخرى.

لكن الآمال التي ولّدتها نشأة هذا الديوان تلاشت عندما التحق بمكانه الطبيعي في النظام التربوي ودوره المنعدم في المهام الأساسية التي من أجلها أنشئ.

ساهم النشاط الذي أدى إليه إنشاء ملحقات للديوان على مستوى الولايات بشكل واضح في إنعاش نشاطات محو الأمير في إطار الشراكة مع الحركة الجمعوية التي اتسمت بأحسن تنظيم وتنسيق وفعالية.

لكن من الواضح أن السرعة الملائمة لمحو الأمية وتعليم الكبار في الجزائر لا يمكن إدراكها بدون إعادة تميم قانون هذا الديوان والرقي به إلى أعلى مستوى، مما يؤدي إلى إظهار اهتمام أكثر وعناية لمهمة محو الأمية من طرف الهيئات الحكومية الأخرى.

### 6.4.6 مشروع محو الأمية للمرأة والفتاة

شرع في المشروع عام 1991 في إطار التعاون مع اليونيساف.

أهداف المشروع هي:

- تطوير برنامج القراءة والكتابة والحساب وكذلك المهارات وحسن المعاملة في مختلف الميادين الضرورية لتحسين الحياة اليومية والتفتح والعصرنة (الصحة، النظافة، التغذية، البيئة، المواطنة..).

- دعوة النساء والفتيات إلى ممارسة بعض الحرف التقليدية ضمن النشاطات المنزلية اليومية،

- تشجيع المتعلمات على القيام بنشاطات مأجورة تؤكد تحررهم الاقتصادي وإدماجهم الاجتماعي.

- وفي هذا الصدد، قام الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار بإعداد الوسائل التعليمية المناسبة وكون الأشخاص للقيام بهذه المهمة وقدم اليونيسيف من جهته التجهيزات والمستهلكات الضرورية (آلات الخياطة والحياكة، مهن النسيج، مواد وأدوات مختلفة)، أنجز هذا المشروع في ولايات أدرار وعين الدفلى والمدية ومستغانم. حوالي 30.000 نساء وفتيات المتراوح أعمارهن ما بين 15 و 39 سنة، في فترة دامت خمس سنوات (1991-1995) موزعة على مرحلتين ثم امتد إلى عشر ولايات أخرى في مشروع جديد متعدد السنوات للتعاون بين الجزائر واليونيساف.

بفضل هذا المشروع أصبحت النساء والفتيات اللاتي خضعن لمحو قدرات على امتحان أي حرفة لتحسين شروط حياتهن الاقتصادية والاجتماعية.

#### **6.4.7 جمعية 'إقرأ' ومشاريعها و أهدافها واستراتيجياتها**

##### **التعريف بالجمعية:**

- **اسم المنظمة:** الجمعية الجزائرية لمحو الأمية "إقرأ"
- **العنوان:** صندوق بريد 377 - بن عكنون الجزائر.
- **عنوان المقر الرئيسي:** 4 شارع فانري- الجزائر- 16000
- **الهاتف/فاكس:** 76 35 91 21 213 47/00 52 73 21 213 00
- **العنوان الالكتروني:** [Iqraa29@hotmail.com](mailto:Iqraa29@hotmail.com) / [aiqraa.asso@Caramail.com](mailto:aiqraa.asso@Caramail.com)

##### **اعترافات الجمعية:**

- الجائزة العالمية لمحو الأمية روبي كيد المقدمة من قبل المجلس العالمي لتعليم الكبار ICEA سنة 1994.
- الجائزة العالمية لمحو الأمية نوما المقدمة من قبل اليونسكو سنة 1997.
- الجائزة العالمية لمحو الأمية المقدمة من قبل المنظمة الإسلامية للثقافة والعلوم الإيسيسكو سمنا 2002.
- بالإضافة إلى هذه الجوائز، فإن الجمعية الجزائرية لمحو الأمية إقرأ تحصلت على اعترافات إقليمية ودولية:
- عضو الشبكة العربية للمنظمات الأهلية منذ 1977.
- عضو ونائب رئيس الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار سنة 1999.
- عضو ملاحظ في اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب سنة 2000.
- عضو مؤسس للشبكة الإفريقية للتنظيمات غير الحكومية IRENE - UN سنة 2002.

الجمعية الجزائرية لمحو الأمية "إقرأ" جمعية وطنية ذات طابع تربوي و ثقافي، تكويني وخيري، اعتمدت بقرار من وزارة الداخلية والجماعات المحلية بتاريخ 29 سبتمبر 1990، ومن هناك كانت الانطلاقة الرسمية ولا زالت متواصلة حتى تقضي على الأمية في الأوساط الشعبية، فحسب الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 1998 قدر عدد الأميين بـ: 7172292 أي ما يعادل نسبة 32.90%.

يرتكز تأسيسها على ثلاثة هياكل أساسية تنتخب كل أربع سنوات:

- الجمعية العامة
- المجلس الوطني
- المجلس التنفيذي

## أهداف الجمعية

- خمسة أنواع من النشاطات مكنت جمعية إقرأ من الوصول إلى أهدافها:
- تحسيس وتجنيد المواطنين بأفة الأمية.
- تحسيس السلطات الوطنية والمحلية بأفة الأمية.
- فتح أقسام محو الأمية عبر كامل التراب الوطني.
- انجاز برامج خاصة متمثلة في المساعي الجديدة (التربية الاجتماعية، ثقافة السلم والمواطنة، البيئة...) زيادة على البرنامج الوطني.
- تمويل المشاريع المتمثلة في المراكز متعددة الخدمات حسب احتياجات المواطنين بالخصوص فئة النساء بالمناطق النائية

انطلقت الجمعية في تحديد أهدافها من مبدأ تحقيق المنفعة العامة (تثقيفي وتكويني)، فهدفها الأساسي هو القضاء على الأمية، وتجسيد مبدأ الحق في التعليم خاصة في المناطق النائية لترقية المرأة والفتاة. ولتحقيق ذلك قامت الجمعية الجزائرية لمحو الأمية "إقرأ" بفتح أقسام محو الأمية مزدوجة مع ورشات تكوينية، وكانت أول تجربة لها في سنة 2000، فتح مركز جهوي متعدد الخدمات بدائرة عين توتة ولاية باتنة حيث يستقبل 500 امرأة سنويا.

ويني مركز مماثل في قرية سيدي حماد بولاية البليدة، التي عانت من ويلات الإرهاب خلال العشرية الفارطة، وذلك بمساعدة السلطات المحلية وحكومة اليابان عن طريق سفارتها بالجزائر سنة 2002.

كما تمّ إنجاز مركز متعدد الخدمات لترقية وادماج المرأة والفتاة ببلدية الحطاطية، دائرة القلعية، ولاية تيبازة، بمساعدة السلطات المحلية ومؤسسة إسبانيا سنة 2004 (انظر أعلاه).

## استراتيجية الجمعية

في إطار استراتيجية الجمعية الجزائرية إقرأ، تم التطرق إلى القطاعات التالية:

### - الإعلام والاتصال:

على مستوى الإعلام والاتصال، كان العمل التحسيسي بالنسبة للجمعية من أولويات برامجها. فانطلقت في برنامج تحسيسي وإعلامي واسع حول هذه الآفة ودعت إلى التجنيد على مستويين:

- مستوى السلطات والهيئات الرسمية بجميع فروعها وتخصصاتها لإشعارها بضرورة التكفل بعملية محو الأمية وتبنيها بصفتها قضية وطنية.
- على مستوى الشرائح الشعبية العريضة من المجتمع فقد استغلّت الجمعية من أجل تحقيق هذا الهدف جميع الوسائل الإعلامية بكافة أنواعها المكتوبة، المرئية والمسموعة، فكانت البداية ببرنامج إعلامي مكثف في ظروف صعبة يعرفها العام والخاص.
- استعمال الحصص التلفزيونية التربوية والثقافية للتحسيس والتعريف بالجمعية.
- تنظيم أبواب مفتوحة في المراكز العمومية كالبليات.
- برمجة حصص عبر الإذاعات المحلية والوطنية في المناسبات (اليوم العربي واليوم العالمي لمحو الأمية، يوم العلم، الدخول المدرسي، اختتام السنة).

## التعليم للجميع

تسعى جمعية إقرأ منذ تأسيسها الى تحسيس وتوعية المواطنين بحقهم في التعليم، فقد قامت بإدماج أكثر من 10.000 طفلا في المدارس العادية طبقا للأمرية الصادرة بتاريخ 16 أفريل 1976 التي أقرت اجبارية و مجانية التعليم في جميع مراحلها من 6 إلى 16 سنة واعتبرته حقا لكل تلميذ جزائري.

كما قامت الجمعية منذ تأسيسها بتسطير برنامجا خاصا يدعى "الأقسام المزدوجة" (محو الأمية الوظيفي) لكسب أكبر عدد من المتمدرسين في أقسام محو الأمية. و أثمرت هذه المبادرة على نتائج مشجعة حيث سجلت محو أمية أكثر من 220 ألف متمدرس، بالإضافة إلى

استفادة أكثر من 703 سجين من هذا البرنامج وفقا للاتفاقية التي أبرمت بين جمعية 'اقرأ' و وزارة العدل وإصلاح السجون.

### المتدربون

السنة	الأقسام	النساء	المجموع	ورشات التكوين
1999	1643	37.203	49.403	200
2000	2250	54.818	66.289	520
2001	3528	92.439	115.705	723
2002	3528	90.000	111.000	723
2003		77009	91130	723
2004		43016	46805	44
المجموع		394485	480332	

نلاحظ أن عدد الورشات قد انخفض سنة 2004 و يرجع ذلك لعدم وجود محلات للورشات التابعة لجمعية 'اقرأ' التي استغلت مراكز ودور الشباب.

### التكوين

نظمت الجمعية خلال الأربع سنوات الأخيرة دورات محلية وجهوية حسب التقارير الواردة إليها في مكاتبها الفرعية وذلك طبقا للاتفاقية المبرمة مع وزارة التشغيل والتضامن الوطني.

ولترقية العمل التربوي بالميدان، تسعى الجمعية باستمرار على عقد دورات تكوينية لفائدة هيئة التأطير القائمة بمهمة محو الأمية بمشاركة إطارات التربية الوطنية، وإطارات التكوين المهني وأساتذة من ذوي الاختصاص لضمان الاستفادة وتعميق القدرات والكفاءات، وأحيانا تنظم هذه العمليات بمشاركة من المنظمات العربية، أو الدولية كالشبكة العربية لمحو الأمية واليونيسيف واليونسكو.

وتنظم هذه الدورات التكوينية حسب احتياجات المكاتب الولائية التابعة لجمعية اقرأ.

### دراسات وتحاليل:

قصد الحصول على نتائج أفضل، قامت الجمعية الجزائرية لمحو الأمية "اقرأ" بالتنسيق مع المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالسكان CNEAP بدراسة تحليلية حول الأمية في الجزائر والعالم العربي.

- دراسة حول الطرق الحديثة للتعليم.

-دراسة حول رؤية الدارسين والدارسات لبرامج محو الأمية، الصحة البيئية، وحقوق الإنسان.

- دراسة استنتاجية من قبل المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط CNEAP لتقويم مشروع المركز المتعدد الخدمات لترقية المرأة والفتاة بالحطاطبة والكائن بقرية سيدي حماد ولاية البلدة.

- دراسة حول تطبيق الاختبارات التحصيلية والنفسية لقياس قدرات الكبار في مراكز محو الأمية.

### في مجال العلاقات العامة:

للجمعية علاقات وطيدة ومتينة مع المؤسسات العمومية، الوطنية، والدولية، فهي تساهم في جميع الملتقيات وذلك بمدخلات حول التجربة الجزائرية لمحو الأمية

### على الصعيد الوطني:

الجمعية عضو في مختلف المجالس الوطنية، والمؤسسات التابعة للدولة، فلقد شاركت في عدة ملتقيات منها:

- الملتقى الوطني لمحاربة الفقر والإقصاء - الندوة الوطنية للسلم والتضامن.

- اللجنة الإفريقية للتنمية المستدامة (NEPAD) التي تناضل الجزائر فيها من أجل إنجاحه والذي خصص في برنامجه شطرا كبيرا حول محاربة الأمية داخل القارة الإفريقية (العنف

المدرسي، إستراتيجية محو الأمية...)، ولها أيضا علاقات شراكة مستمرة مع المنظمات الدولية المتواجدة في الجزائر (اليونسيف في إطار مشروع الجزائر 2000-2005) صندوق الأمم المتحدة للسكان بالجزائر (في إطار مش روع النوع الاجتماعي والصحة الجنسية والإنجابية).

### **على الصعيد الدولي:**

واصلت الجمعية علاقاتها المستمرة مع المنظمات الدولية المعتمدة بالجزائر (اليونسيف، صندوق الأمم المتحدة للسكان، اليونسكو) مع بعض السفارات التي تساعد الجمعية حسب الإمكانيات ومع الهيئات وفقا للعضوية المكتسبة، وهذا بإلقاء مداخلات حول نشاطاتها المختلفة فهي عضو في لجنة الألسكو، اللجنة الاستشارية التنسيقية للتعليم للجميع، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، الشبكة العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار، المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة.

### **الاتفاقيات:**

#### **اتفاقيات سنة 2001.**

- عقد اتفاقية ثنائية بين جمعية اقرأ والجمعية الجزائرية للتنظيم العائلي ممثلة من قبل المنظمة العالمية للتنظيم العائلي في إطار مشروع (FNUAP) لطبع كتاب "أمحو أميتي وأرقي عائلتي".
- عقد اتفاقية ثنائية مع الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار.
- عقد اتفاقية ثنائية مع المديرية العامة لإدارة السجون بوزارة العدل.
- عقد اتفاقية ثنائية مع جمعية الأمل للمعوقين حركيا وعمليا بالجزائر العاصمة.
- عقد اتفاقية مع المكفوفين.

#### **اتفاقيات سنة 2002**

- عقد اتفاقية ثنائية مع سفارة اليابان لبناء مركز متعدد الخدمات لمحو الأمية سيدي حماد - دائرة مفتاح - ولاية البليدة وذلك يوم 20/05/2002.
- عقد اتفاقية ثنائية مع منظمة (UNICEF) لتحضير مركز محو الأمية بسيدي حماد دائرة مفتاح ولاية البليدة يوم 20/10/2002.
- عقد اتفاقية ثنائية مع وزارة التضامن الوطني في شهر جويلية للتكفل بتكوين المؤطرين حسب البرنامج المسطر من طرف الجمعية.
- عقد اتفاقية ثنائية مع وزارة التضامن الوطني في 16 جويلية وذلك في إطار التضامن المدرسي.

#### **اتفاقيات سنة 2003:**

- عقد اتفاقية ثنائية مع فنون وثقافة لفتح أقسام داخل المراكز التابعة لهذه المؤسسة في ولاية الجزائر من أجل تحسيس المواطنين.

#### **اتفاقيات سنة 2004:**

- أبرمت جمعية اقرأ اتفاقية ثنائية مع وزارة التكوين والتعليم المهنيين حتى يتمكن متمدسوها من المشاركة في امتحان شهادة التكوين والتعليم المهنيين.

### **الانجازات والتمويلات**

- قامت الجمعية بإنجاز مركز جهوي متعدد الخدمات سنة 2000 بدائرة عين توتة ولاية باثنة حيث أنه يستقبل 500 امرأة سنويا والممول من قبل الخواص.
- قامت جمعية اقرأ بادماج أكثر من 10.000 من الذين مازالوا تحت رعاية إلزامية التعليم.
- أنجزت الجمعية الجزائرية لمحور الأمية "اقرأ" مركزا لمحو الأمية وإدماج الفتاة بحي سيدي حماد دائرة مفتاح ولاية البليدة وذلك بتمويل من حكومة اليابان عن طريق سفارتها بالجزائر.

- أنجزت الجمعية كذلك مركزاً لمحو الأمية لترقية وإدماج الفتاة بالحطاطبة ولاية تيارة وذلك بتمويل من منظمة إسبانية.
- ملاحظة:** تمّ اختيار هاتين الولايتين لبناء المركزين نزولاً عند رغبة الممولين الذين اشترطوا أن تكون ضمن الولايات التي عانت من الإرهاب.
- إعادة طبع كتاب "أمحو أميتي وأرقي عائلتي" وذلك بإدخال النوع الاجتماعي والصحة الانجابية بتمويل FNUAP وطبع 20.000 نسخة.
- استفادت الجمعية من تمويل من طرف وزارة التضامن الوطني والعائلة والمرصد الوطني لحقوق الإنسان لطبع كتاب جديد حول ثقافة السلم طبع في 10.000 نسخة.
- قامت الجمعية بإعداد تقرير سنوي للشبكة العربية للمنظمات الأهلية حول التنمية البشرية لمكافحة الفقر.
- استفادت الجمعية من اعتماد مالي من طرف وزارة التضامن الوطني وخصص لتكوين أقسام محو الأمية.
- استفادت الجمعية بتمويل من قبل سفارة كندا لطبع 10.000 نسخة من كتاب "أمحو أميتي وأرقي عائلتي" باللّغة العربية والفرنسية.
- استفادت الجمعية بتمويل من المجلس الأعلى للغة العربية ومنظمة اليونسكو بباريس لطبع كتاب من سلسلة "أمحو أميتي" حول ثقافة المواطنة وهو مطبوع في 10.000 نسخة.
- وبفضل مجهودات محلية، تمّ انجاز كتب معتبرة في ولاية باتنة.
- استفادت الجمعية بمناسبة الدخول المدرسي من طرف وزارة التشغيل والتضامن بـ 100 محطة مجهزة قسمت على المعوزين للولايات التي استجابت على مراسلة المكتب الوطني.
- استفادت الجمعية بتمويل من قبل وزارة البيئة وتهيئة الإقليم لطبع كتاب حول الثقافة البيئية وطبع منه 10.000 نسخة.
- إنجاز دراستين استنتاجيتين من قبل خبير بالمركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط (CNEAP) لتقويم مشروع المركز المتعدد الخدمات لترقية المرأة والفتاة ولاية البليدة.
- إنجاز دليل المعلم في إطار مشروع اليونيسيف.
- استفاد المكتب الولائي لجمعية اقرأ لولاية جيجل من قبل وزارة التضامن الوطني بتمويل وهذا في إطار مشروع إنشاء ورشة للإعلام الآلي لفائدة الشباب المحروم والتي هي سارية المفعول منذ شهر مارس 2004.
- استفاد مكتب ولاية الشلف من قبل وزارة التشغيل والتضامن الوطني بمحافظ مدرسية للموسم الدراسي 2005/2004 والتي وزعت على أبناء متمردين جمعية اقرأ المعوزين...

## 6.5 التكوين المستمر

نضع في هذا الصنف كل المجالات التي لم يذكرها الاستبيان والتي لها في رأينا، أهمية بالغة في ترقية المرأة، ونذكر التكوين في الدفاع عن حقوقها الاجتماعية والمهنية.

### 6.5.1 الحركة الجمعوية

- هناك جمعيات نسوية تتصرف على مستوى البنية التحتية للمجتمع ويتعلق الأمر بالجمعيات التي تنشط في حقل الإنتاج. نذكر على سبيل المثال:
  - الجمعية الوطنية لحماية وترقية المرأة والفتاة (1990)
  - الجمعية الوطنية لترقية وإدماج الفتاة (مقرها بوهراة)

- جمعية "ساف" التي تجمع النساء المقاولات
  - 'تجمع النساء الوطنيات' الذي يساعد النساء على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
  - جمعية النساء الإطارات السامية
  - جمعية النساء الجزائريات من أجل التنمية (1999).
- وهناك جمعيات أخرى تنشط على البنية الفوقية والتغيير الايديولوجي كالحركة المؤسسة حول قانون الأسرة.
- بعض هذه الجمعيات وطنية وأخرى جهوية وتأسست في ظل التعددية الحزبية. وبطبيعة الحال لهذه الجمعيات كلها دور هام في التكوين المستمر للمرأة في ميادين شتى كقانون العمل والعلوم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية...
- لقد تضافرت جهود الهيئات الحكومية (وزارة التربية الوطنية، وزارة التعليم العالي، وزارة التكوين المهني) وغير الحكومية من أجل القضاء على الأمية.
- هناك عدّة جمعيات تنشط في مجال محو الأمية (113)، وهي تضم "الجمعيات الوطنية المتخصصة" وعددها اثنان: "اقرأ" والرابطة الوطنية للكتاب ومحو الأمية "القلم".
- جمعيات وطنية غير متخصصة (02) : الإصلاح والإرشاد والكشفة الإسلامية الجزائرية.
  - جمعيات محلية (138): منها (21) متخصصة في ميدان محو الأمية،
  - جمعيات خيرية مثل "كاريتاس".
- نذكر بعضًا منها التي أجرينا تحقيقًا حول نشاطاتها:

## 6.5.2 الاتحاد العام للعمال الجزائريين

فيما يخص التكوين، استجاب الاتحاد العام للعمال الجزائريين لطلب المشاركة في دراستنا وقدم فرعه النسوي مشروعه الخاص بتكوين النساء النقابيات.

### 6.5.2.1 برنامج التكوين 2003-2006

يتعلق الأمر ببرنامج تكوين نقابي وتربوي تموله كل من اللجنة الأوربية (دائرة التربية والتكوين النقابي) ومؤسسة فريدريك إبرت، FRIEDRICH EBERT. و يهدف إلى تحسين النساء للنقابة والتكوين ويدوم 3 سنوات. ويتم التقييم في هذا الإطار من طرف المكتب الدولي للعمل.

تحت ضغط النساء النقابيات، تم إنشاء اللجنة الوطنية للنساء العاملات في الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA) في 17 مارس 2002.

من بين المهام التي أوكلت لهذه اللجنة في إطار القوانين التنظيمية الداخلية للإتحاد العام للعمال الجزائريين، التكوين والتربية والتحسيس.

باستنادها إلى توصيات المكتب الدولي للعمل (BIT) التي تنص أن 30% من المشاركين في التظاهرات النقابية بما فيها الدورات التكوينية يجب أن تخصص للنساء، تحرص اللجنة النسوية على أن يمتلك المعهد الوطني للتعليم والبحث النقابي (INERS) برنامجا تكوينيا خاصا بالنساء حتى يمكنهن من تقديم مطالب العمال بكل كفاءة.

يهدف برنامج التكوين إلى رفع المستوى الثقافي والمهني للنساء النقابيات وتحضيرهن لتقلد المناصب العليا، وأعد ذات البرنامج على أساس المواضيع المجموعة على مستوى القاعدة.

يهدف التكوين إلى تطوير منهجيات التدخل من أجل إدماج النساء العاملات في النقابات و مكافحة اللامساواة والتمييز بكل أشكاله وتمكينهن من تقلد المسؤوليات النقابية.

لهذا نجد أن المواضيع المطروحة تدور حول:

- تطور وخصائص العاملة في الجزائر

- المرأة العاملة في الجزائر: نظرة حول التشريع الوطني والاتفاقيات الدولية
  - الوضع النقابي للمرأة العاملة في الجزائر
  - المرأة العاملة في الجزائر: الممارسات (نظرة حول الممارسات التمييزية والتحرش الجنسي)
  - منهجيات التدخل من أجل ترقية اندماج النساء في النقابات ومن أجل مكافحة اللامساواة والتمييز بكل أشكاله.
  - مساهمة النساء في العمل أو المجتمع
  - ترقية النساء (l'approche du genre) .
- بالإضافة إلى التكوين الموجهة إلى النساء، هناك ما هو خاص بالرجال والنساء على حد سواء (في نفس الوقت)، داخل هذه الهيئة.
- يرتكز برنامج التكوين على دورات لتدريب المكونين ويتمحور على ثلاثة محاور أساسية : تدعيم قدرات التنظيم والتسيير لنقابات الاتحاد العام للعمال الجزائريين وتدعيم المواطنة النشطة وتدعيم القدرات على الحوار الاجتماعي المنظم.
- يشتمل كل محور على الملتقيات التكوينية الآتية:

### 6.5.2.2 تدعيم قدرات التنظيم والتسيير للنقابات:

- النقابية في الجزائر: الجذور، الهياكل وأفاق التطور
- الانخراط وتعبئة القاعدة النقابية
- دور ومكانة المرأة العاملة في النقابات
- دور مختلف أشكال التمثيل العمالي
- الإتصال النقابي
- النقابة: مفهوم وممارسات
- التكنولوجيا الحديثة للإعلام.

### 6.5.2.3 تدعيم المواطنة الناشطة للنقابات

- حقوق الإنسان في زمن العولمة
- دور المناضلين النقابيين في الحياة الاجتماعية
- نقابات في مواجهة المسائل الاجتماعية الراهنة
- المعايير الدولية للعمل
- دور النقابات في حماية المحيط

### 6.5.2.4 تدعيم قدرات الحوار لدى النقابات

- السياسات الاقتصادية والاجتماعية
- المحيط الدولي
- الإطار القانوني لعلاقات العمل في المؤسسات والإدارات العمومية وفي القطاع الاقتصادي
- تسيير العمالة في المؤسسات التي تعاني من صعوبات
- تسيير النزاعات الفردية والجماعية في العمل
- الحوار الاجتماعي والمفاوضات الجماعية

يتعلق ببرنامج التكوين المشار إليه على مدى أربع سنوات 2003-2006 ويعتمد على مساهمة المشاركين ويهدف إلى إثراء معلوماتهم وكفاءاتهم وقدراتهم على التدخل انطلاقاً من تجربتهم الذاتية وعلى أساس أشغال الدراسة والتفكير الجماعي.

يتم تنشيط الملتقيات من قبل ذوي الكفاءات الناجعة وهم خبراء معروفون وجامعيون ومسирون لمؤسسات وكذا رجال ميدان ذوي الكفاءات العالية، الكثير من هؤلاء المنشطين معروفون في الوسط النقابي وهم موضوع احترام وتقدير الإطارات النقابية للاتحاد العام للعمال الجزائريين.

وُفر للتكوين وسائل بيداغوجية حديثة: منوار مرجعي، مشعاع العرض، الحاسوب،... وتوثيق ملائم: ملفات المطالعة، نصوص مختبارة، دراسة حالة، كتيبات...

يتم التكفل بكل المصاريف ذات الصلة المباشرة بانعقاد الملتقيات التكوينية (المصاريف البيداغوجية، مصاريف الإقامة) وتبقى مصاريف النقل على عاتق المشارك أو على عاتق المؤسسة التي يعمل بها، مكان نشاطات التكوين في الوسط، الجزائر العاصمة، منطقة الشرق، منطقة الغرب.

وأخيرا نذكر مشاريع أخرى في طور الإنجاز تخص النساء:

مشروع CISEL بفضل الفيدرالية الدولية للنقابات الحرّة والتي هدفها إدماج النساء في النقابة.

#### 6.5.4 نماذج أخرى من التكوين المستمر

تهتم عدّة جمعيات بالتعليم القانوني، مثل ASEPEC في وهران: جمعية النساء لترقية الشخصية وممارسة المواطنة.

مثال آخر: السيداف "CIDDEF" (مركز الإعلام والتوثيق حول حقوق الطفل والمرأة)، وهو رصيد وثائقي ثلاثي اللغات يهتم بما يلي:  
- المرأة في جميع جوانب حياتها العامة والخاصة  
- الطفل وحقوقه في المجتمع

وهو مكان للتبادلات واللقاءات بين جميع من يهتم بالقضايا النسوية والطفولة.

أهداف "السيداف" هي:

- الإعلام ونشر المعلومات لدى الجمهور العام حول مواطنة المرأة والطفل من خلال جميع وسائل الإعلام.

- تحسيس الشركاء بمطالب واحتياجات النساء والأطفال

- التكوين حول موضوع الجنس والتنمية، تسيير المشاريع، الإتصال

- تطوير البحث حول الجنس (genre) (محاضرات، ملتقيات، دراسات، سبر آراء...)

\_التعزيز المؤسسي عبر إقامة شراكة بين مختلف القطاعات وتدعيم الشبكات على المستوى الوطني والمحلي.

يتلقى "السيداف" مساعدة "اليونساف" و"الكاريتاس" وكذلك إعانة من الدولة.

#### مؤسسة 'الكاريتاس'

هي إحدى المنظمات التي تعبر من خلالها مجموعة المسيحيين عن تضامنها مع كافة المواطنين، و تسجل من بين انشغالاتها الكبرى ترقية المرأة. تقوم مصالح "الكاريتاس" بتنظيم تكوين في التفصيل والخياطة بالألة، وذلك بهدف تكوين مكونات وتجرى الدورات بالجزائر، وهران، قسنطينة، غرداية. كما تساعد "مصالح الكاريتاس" منذ 14 سنة المفوضية الولائية للهلال الأحمر الجزائري، في طباعة مجلة نسوية "حياة" (بالعربية والفرنسية). و تنتج دات المؤسسة مطبوعة شهرية أخرى منذ 1968 تحت رعاية "فيدراية أولياء الأطفال المعوقين" وهي مجلة "بال مال" (Pèle Mêle) التي تطمح أن تكون أداة في خدمة مربيات حدائق الأطفال. ويجب إضافة دورات تحسين المستوى الموجهة للمربيات، من طرف عضوين من هذه المؤسسة (عدة أماكن عبر الوطن).

يتمثل انشغال آخر لكاريتاس يتمثل في نقل المعرفة عن طريق الكتاب: مكتبة يتوافد عليها خاصة الطالبات والباحثون في علوم التربية.

تلقى هذه المؤسسة مساعدة هيئات هامة كسفارة فرنسا و اليويساف.

غير أنه لم يتم الى يومنا هذا تقييم أعمال وانجازات هذه المصالح إلى يومنا هذا.

الرابطة الوطنية للكتاب ومحو الأمية

أنشئت يوم 09 أكتوبر 1995 وهدفها هو "التربية للجميع طوال الحياة" وبالتالي مكافحة الأمية". تتمتع "القلم" بمكاتب تنفيذية في كافة ولايات الوطن (48 ولاية)، كما التفت 154 جمعية وطنية ومحلية بالرابطة، ويشغل أكثر من 900 متطوع وبشارك فيها رجال ونساء.

تساعد هذه الجمعية كل من اليونيساف و FNUAP (غياب الاحصائيات)

## 7. التوصيات

- ينبغي تنمية التكوين لصالح الفتاة في الوسط الريفي و العمل على إزالة كافة المشاكل التي تعترض ذات التكوين بـ :
  - إنشاء أقسام منتدبة في الوسط الريفي من شأنها تقريب مقر التكوين بمكان إقامة الفتيات.
  - حل المشاكل المالية و يجذر، في سبيل ذلك، أن تستغل الفرص التي تمنحها الهياكل المحلية.
  - التماس مساهمة الجمعيات المحلية لتعزيز الإجراءات المتخذة.
  - تطوير التكوين عن طريق التمهين.
  - تطوير التكوين عن بعد عن طريق إرسال الدروس إلى المعنيين إلى منازلهم، مع تنظيم تجمعات بيداغوجية أسبوعيا.
  - العمل على إزالة الفوارق بين المدينة والريف.
- إذا كان التطور الذي عرفته المدرسة تطورا ملحوظا، إلا أن التشغيل لا يعني حاليا سوى فئة قليلة من النساء. تتفاوت نسب التشغيل لدى الرجال والنساء تفاوتا معتبرا، وتبين التحاليل المتقاطعة للمعطيات "التربية/التشغيل" ، أن نسبة تشغيل المرأة تتزايد مع ارتفاع مستوى تكوينها. وهي أكثر تزايدا بالنسبة للنساء اللواتي يحملن أعلى الشهادات، علما أن حجم التجمع السكاني يؤثر كذلك في نسبة التشغيل، ويضاف إلى ذلك العوامل الثقافية ذات الأثر الحقيقي. و عليه يجب:

- تشجيع الاختلاط في المدارس.
- تطوير الجوانب النفسية والإجتماعية في التخطيط العائلي.
- دعم ومسايرة تنفيذ المشاريع المنتقاة.
- التصدي إلى الأسباب التي أدت إلى ظهور مشاكل خطيرة، كما بينتها الأعمال التقويمية، ومحاولة إزالة الأخطر منها التي تشكل العامل الأساسي المؤدي إلى النتائج السيئة وذلك عن طريق تحسين تسيير المشاريع.

## المراجع:

1. المعطيات الإحصائية التي نشرتها وزارة التربية الوطنية ووزارة التعليم العالي ووزارة التكوين المهني.
2. الأشغال المتعلقة بمشاريع "MEDA" (اللجنة الأوروبية بالجزائر).
3. المرأة و الرجل في الجزائر: نظرة إحصائية ، مركز الدراسات والتحليل للسكان والتنمية (CENEAP). تقرير بتاريخ مارس 2000 بالتعاون مع (L'ESCWA).
4. دليل تسيير مراحل المشاريع (ديوان التعاون الأوروبي AID اللجنة الأوروبية والذي أعيد نشره من طرف UGP/، مركز البحث في الأنتروبولوجيا الإجتماعية والثقافية (CRASC) في شهر جانفي 2004.
5. وزارة التربية الوطنية: عناصر من أجل استراتيجية وطنية لمحو الأمية، في شهر فبراير 2005.